کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

علوم اللغة

(٥١)

دراسات علمية مُحكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دوري

المجلد الثاني | العدد الأول | ١٩٩٩

رئيس التحرير

أ. د. محمود فهمى حجازى (القاهرة)

نائبا رئيس التحرير
أ. د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)
أ. د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

مدير التحرير
د. مجدى إبراهيم يوسف (حلوان)

المستشارون العلميون

أ. د. جوزيف ديشى (ليون ٢)
أ. د. حسن حمزة (ليون ٢)
أ. د. حمزة المزينى (الرياض)
أ. د. رئيف جورج خورى (هيدلبرج)
أ. د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)
أ. د. فولفديترش فيشر (ارلانجن)

أ. د. عبده على الراجحى (الاسكندرية)
أ. د. كمال محمد بشر (القاهرة)
أ. د. مانفرد ڤويدخ (أمستردام)
أ. د. محمد عونى عبد الرءوف (عين شمس)
أ. د. محمود الطناحى (حلوان)
أ. د. مصطفى مندور (بنها)

شماره ثبت ٩٠٨٦٨
تاریخ ٣/٥/١٣٨٤

الناشر
دار غريب
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

علـــوم اللغـــة

دراسات علمية محكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

مج ٢ ، ع ١ ١٩٩٩

© حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابي من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص.ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٠٣٥٤٢ فاكس ٣٥٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث:	الصفحة
لفظ الله دراسة فى التأصيل المعجمى فى السامية والخصائص المورفولوجية والتركيبية والدلالية د. محمد رجب الوزير	٩
دور السياق فى تقدير مرجع الضمير فى الدراسات اللغوية والقرآنية د. محمد أحمد خضير	٦٩
أثر التغير الدلالى فى ظهور الترادف د. طيبة صالح الشذر	١٠٣
القلب المكانى فى الموروث اللغوى د. أحمد مطر العطية	١٨٠
تبسيط استخدام اللغة العربية:الضعف اللغوى والإصلاح د. عوض بن حمد القوزى	٢١٧
المصدر الصناعى فى الصحافة المصرية (١٩٩٦ - ١٩٩٨) دراسة صرفية دلالية د. عزة عبد الحكيم عبد الفتاح	٢٤٦
كتاب «علم النص» لتوين أ. فان دايك د. سعيد حسن بحيرى	٣١٥

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

أثر التغير الدلالى فى ظهور الترادف

د. طيبة صالح الشذر
جامعة الكويت

(١)

مقدمة فى التغير الدلالى :

يمثل الترادف مشكلة كانت وماتزال موضع خلاف طويل ومثار جدل كثير بين الدارسين فقد ذهب اللغويون فى أمرها مذاهب شتى وتعددت آراؤهم فى النظر إلى هذه الظاهرة من حيث تعريفها وتفسيرها ومن حيث الجواز والإنكار فى وقوعها وما ترتب عليهما ، فالذين يقولون منهم بالترادف يرونه فضيلة للعربية تفخر بها على غيرها ، ودليلاً على سعتها وغناها وثراء مفرداتها فى الإنابة والتعبير . فى حين يعده آخرون مجالاً لثلب العربية والطعن فيها ، فيتهمونها بالإسراف فى المفردات ويغمزونها بإفراط لا ضرورة له ، حتى ذهب بعضهم إلى وصم العربية بأنها لغة لا تعرف تحديد الألفاظ ولا الصفات . وقال آخرون إن هذه الظاهرة تنافى حكمة الوضع فى اللغات فشددوا النكير عليها . وما أكثر التهم والأقاويل التى وجهت إلى العربية بسبب وقوع الترادف وكثرته فيها . شُغِل الدارسون كثيراً بالتصنيف فى الألفاظ المترادفة والتسابق إلى جمعها ، وغلب عليهم القول بالجواز والإنكار دون تحليل هذه الظاهرة أو استقصاء معالمها ومعرفة حقيقتها . وبعد فليس الغرض من هذا البحث إثبات

الترادف أو نفيه بقدر ماهو دراسة لغوية تعتمد على التحليل الدلالى ، وتقوم على التتبع والاستقصاء من أجل وضوح غوامض هذه الظاهرة اللغوية والكشف عن طبيعتها وبيان حقيقتها فى ضوء فكرة التغير الدلالى .

الترادف ظاهرة دلالية تتعلق بالمعنى وما يكتنفه من أشكال وغموض ، والمعنى هو المشكلة المركزية فى اللغة كما هو معروف عند الباحثين إذ أنه يصعب فى كثير من الأحيان توجيه دلالات الألفاظ وتحديد ما تشير إليه بدقة ، لتعلق ذلك بالعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية وبسبب تغير المعنى وتطوره باختلاف الزمان والمكان وتبعا للاستعمال ، فى ضوء متابعة التطور الدلالى للألفاظ والكشف عما يعتريها من تغير دلالى ونعنى به تغير معانى الكلمات فى نمو اللغة وأطوارها التاريخية[1] ويشبه بعض الدارسين المحدثين اللغة فى هذه الناحية بالكائن الحى فى نشأته ونموه وتطوره[2] فاللغة كأية ظاهرة اجتماعية عرضة للتطور فى مختلف عناصرها : أصواتها وقواعدها ودلالاتها ، وإن تطورها هذا يجرى وفق اتجاهات عامة وفى نماذج رئيسية ، وليس تبعا للأهواء والمصادفات وليس فى قدرة الأفراد أن يوقفوا تطور لغة ما ، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص[3] ذلك أن اللغة ليست جامدة بحال من الأحوال على الرغم من أن تطورها قد يبدو بطيئاً فى بعض الأحيان ، وتغير المعنى ليس سوى جانب من جوانب التطور اللغوى الذى يتم ضمن طبيعة اللغة الخاصة . فلاشئ ثابت أو مستقر فيها بصورة تامة ، فكل صوت وكل كلمة أو تعبير أو أسلوب يكون شكلا أو صورة متغيرة ببطء ، بقوة غير مرئية أو مجهولة ، وتلك هى حياة اللغة[4] .

---

(١) دلالة الألفاظ : د. إبراهيم أنيس ص ١٢٣ .

(٢) لحن العامة والتطور اللغوى ، د. رمضان عبد التواب ص ٣٠ .

(٣) اللغة والمجتمع : د. وافى ص ٩١ .

(٤) دور الكلمة فى اللغة ، استيفن أولمان ص ١٥٣ .

وليست سنة التطور اللغوى مقصورة على أصوات المفردة أو أبنيتها أو على العناصر النحوية ، بل يلحق معانيها أيضاً . فقد أثبت علم اللغة الحديث أن اللغة فى تطورها الدلالى كما هى عليه فى تطورها الصوتى تسير وفق اتجاهات عامة فى نماذج رئيسية تمكن الدارسون من تحديد معالمها وتعريف مظاهرها، حتى انتهوا إلى ماسموه (بقوانين المعنى) وإن كانت هذه القوانين ومايزال بها حاجة إلى مزيد من البحوث قبل الحكم على صحتها ومدى أطرادها حكماً سليما[1] .

إن التغير فى معنى الكلمات غالباً ما يحدث بالتدرج بحيث لا يمكن للمرء أن يكتشف أو يتبين الخطوات المختلفة لعملية التغير . وسبب تغير المعنى يماثل التغيرات الصوتية ، وهذا بسبب الاستعمال للغة من الماضى إلى الحاضر ، وانتقال اللغة من جيل إلى جيل يعد من العوامل المهمة فى تغير المعنى وتطوره، وتيسير حدوثه[2] هذا ومن الواضح أن أسباب تغير المعنى كثيرة وغير محددة ، ولقد ميز باحث من المتخصصين بعلم الدلالة ما لا يقل عن واحد وثلاثين احتمالاً مسبباً لتغير المعنى ، ثم ذكر من بعد ذلك أن عملية تغير المعنى مسألة صعبة ومعقدة وبعضها فريد من نوعه ، إذ يعتمد على النظر إلى الأصل التاريخى للكلمة ، وعلى الرغم من ذلك يمكن استنباط عدة أسباب مهمة لتغير المعنى وتتمثل هذه الأسباب فى أسباب لغوية وتاريخية واجتماعية ونفسية وفى التأثير الأجنبى والحاجة إلى اسم جديد[3] .

ولقد أورد المحدثون أمثلة كثيرة لتطور الدلالة فى مختلف اللغات ، ولاحظوا أن هذا التطور غالباً ما يكون فى الانتقال من المعانى المادية الحسية إلى

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٨٢ - ١٨٧ وينظر لحن العامة فى ضوء الدراسات الحديثة د. عبد العزيز مطر ٢٧٩ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٩٣ .

(٣) دور الكلمة فى اللغة ص ١٩٧ - ٢١٠ .

المعنوية المجردة . ومما لاشك فيه أن التغير الدلالى قد وقع فى اللغة العربية قديماً وحديثا كما وقع فى غيرها من اللغات ، فمعانى الألفاظ التى كانت مستخدمة فى العصر الجاهلى لم تبق جامدة على حالها بعد الإسلام . بل لحقها تغير قليل أو كثير . . . وهذا ما حدث فى العصور التى تلت بعد ذلك أيضاً ، نتيجة تطور المجتمعات والحاجة ، وإضفاء معان جديدة على كلمات قديمة ، وفاءً بحاجات الحياة المتطورة[1] . ولعل من الأمثلة الواضحة على التطور الدلالى فى العربية ما أصاب ألفاظاً من تغير فى معانيها بعد ظهور الإسلام وما اكتسبته من معان جديدة ، ومن ذلك ألفاظ الصلاة والصوم والحج والزكاة والكفر والمسلم والمؤمن والمنافق والشرك وغيرها[2] .

وهناك ألفاظ أخرى انتقلت دلالتها من المجال المادى إلى المجال المعنوى المجرد كالشرف والعقل والمجد والبحث والاقتباس والإدراك والوعى والروح والفضل[3] . فكل هذه الألفاظ فى الأصل تدل على معان حسية ومدلولات مادية . هذا وقد أشار اللغويون القدامى إلى التغير الدلالى الذى لحق طائفة من الألفاظ ونصوا عليه صراحة ، إلا أنهم فى تعليلهم لحدوث هذه الظاهرة عدّوا ماحدث بعد عصور الاحتجاج مولداً ، أو لحناً مع أن الظاهرة واحدة ومن الألفاظ التى تطورت دلالتها ونص على ذلك القدماء ، ومن ذلك ماذكره الجوهرى : (والحميم الماء الحار والحميمة مثله ، وقد استحممت إذا اغتسلت به ، هذا هو الأصل، ثم صار كل اغتسال استحماماً بأى ماء كان)[4] ومنه أن : (أصل العقر ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف ، وهو قائم . . . ثم اتسع فى

---

(١) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٢٧٩ .

(٢) الصاحبى فى فقه اللغة ، ابن فارس : ص ٧٨ - ٨١ ، وانظر : المزهر للسيوطى : جـ ١ ص ٢٩٤ .

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد مبارك : ص ٢٢١ - ص ٢٢٢ .

(٤) الصحاح مادة (حمم) : جـ ٥ ص ١٩٠٥ .

العقر حتى استعمل فى القتل والهلاك)[1] . وعن ابن الإعرابى أنه (إذا كانت فى السرة نفخة فهى بجرة ، وإذا كانت فى الظهر فهى عجرة ، قال : ثم ينقلان إلى الهموم والأحزان)[2] . وقال ابن الأثير : (الرمة بالضم : قطعة حبل يشد بها الأسير أو القاتل الذى يقاد إلى القصاص أى يسلم إليهم بالحبل الذى شد به تمكينا لهم منه لئلا يهرب ، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا أخذت الشئ برمته أى كله[3] . وقال الجوهرى فيه (أصله أن رجلا دفع إلى رجل بعيراً بحبل فى عنقه ، فقيل ذلك لكل من دفع شيئاً بحملته)[4] . ومن ذلك ما نص عليه ابن دريد فى جملة ألفاظ منها (النجعه طلب الغيث ثم كثر فصار كل طلب انتجاعاً ، والمنيحة أصلها أن يعطى الرجل الناقة أو الشاة فيشرب لبنها ويجتز وبرها وصوفها ثم صارت كل عطية منيحة . . . والوغى اختلاط الأصوات فى الحرب ثم كثر ذلك فصارت الحرب وغى . . .)[5] ومثل هذا كثير من الألفاظ التى نص القدامى على تطور معانيها واتساع دلالتها نتيجة كثرة الاستخدام اللغوى . وقد عقدوا له بعض الأبواب والفصول من كتبهم ، وقد تعرض ابن دريد لهذا الموضوع فى : (باب الاستعارات)[6] ، وجعله ابن فارس فى : باب القول فى أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها[7] .

وعلى الرغم من اعتراف القدامى بهذا التغير الدلالى ، فإنهم قصروه على حقبة بعينها ، ورفضوا كل تغير فى المعنى حدث من بعد ذلك ، فوقف

---

(١) اللسان مادة (عقر) : جـ ٤ ص ٥٩٣ - انظر الترتيب الهجائى .

(٢) اللسان مادة (بجر) : جـ ص مادة بجر .

(٣) اللسان مادة (رمم) .

(٤) الصحاح مادة (رمم) .

(٥) جمهرة اللغة ، ابن دريد : جـ ٣ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٦) جمهرة اللغة ، ابن دريد : جـ ٣ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٧) الصاحبى : ص ٩٥ .

معظمهم من هذا التغير موقفاً معارضاً وشددوا على إنكار هذا التجديد فى المعنى بدافع الحرص على سلامة اللغة والحفاظ عليها ، ومن أجل تنقيتها لئلا تفسد ، ومراعاة لمبدأ الصحة اللغوية والفصاحة فيها ، ولم يكن لهذا الموقف أن يؤثر فى الحركة الدائبة لتطور دلالة الألفاظ[1] .

وقد استوجبت هذه النظرة أن يتمسك هؤلاء اللغويون فى الغالب بالدلالة القديمة للكلمة أو المعانى الأصلية للألفاظ كما سجلتها المعجمات أول مرة فى عهد فيما تعارفوا عليه بعصور الاحتجاج اللغوى . فقد ذهب ابن فارس إلى أن أى تغير يحدث فهو موقوف على ماسمع ، إذ عقب على طائفة من الألفاظ التى تغيرت معانيها والتى سبق ذكر طائفة منها فيما تقدم بقوله : (وكل ذلك عندنا توقف على ما احتججنا له ، وقول هؤلاء : « إنه كثر حتى صار كذا » فعلى ما فسرناه من أن الفرع موقف عليه ، كما أن الأصل موقف عليه)[2] . ولاشك أن هذا الموقف كان بسبب تلك الحدود الزمانية والمكانية التى وضعوها فى أخذ اللغة والتى ينتهى عندها قبول الاستعمال الجديد ، وهو مما يتفق مع نظرية التوقيف التى قال بها ابن فارس فى نشأة اللغة ، تلك النظرية التى تتعارض مع مبدأ نظرية التغير الدلالى أساساً ، وقد أدت هذه النظرة بالقدامى إلى قصر دلالة الألفاظ على حقبة معينة لم يتعدوها إلى سواها ، فكان الواحد منهم ينقل عن الآخر تلك المعانى على تفاوت الزمان والمكان ، لا كما هى مستعملة فى عصره . ولم يهتموا بما طرأ على دلالة الألفاظ من تطور ولم يعترفوا به بعد هذه الحقبة من الزمن ، بل انكروا ذلك أحياناً ورفضوا الأخذ به فى أغلب الأحيان ، وما حركة تنقية اللغة وما عرف عن أصحابها من تشدد إلا تعبير واضح عن هذا الموقف إزاء ظاهرة التغير الدلالى والوقوف بوجهها بجانب

---

(١) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ص ٢٧٩ .

(٢) الصاحبى : ص ٩٦ .

ما كان من موقف أصحاب كتب لحن العامة الذين رفضوا هذا التطور أيضاً وراحوا يستنكرونه ويصوبونه معولين فى ذلك على الدلالة الأصلية للألفاظ . وقد ذهب هؤلاء إلى أن يصفوا هذا التغير الدلالى باللحن والخطأ ، أو المولد والمحدث ، أو الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها أو مما يصفه الناس غير موضعه أو بالمزال والمفسد وما إلى ذلك من التسميات التى أطلقوها عليه . وقد أحصى الدكتور عبد العزيز مطر فى كتاب أدب الكاتب اثنين وثلاثين استعمالاً تغير مجال استعمالها عما ورد عن العرب وذكر ابن قتيبة معانيها الأصلية[1] . وجمع أيضاً من خلال المواد المختلفة فى كتاب « تقويم اللسان » تسعاً وخمسين مادة ذكرها ابن الجوزى من أخطاء العامة فى دلالة الألفاظ وبعد تصنيفها تبين له أن التغير فى المعنى قد تم فى أحد الاتجاهات الثلاثة تخصيص العام وتعميم الخاص ، وتغير مجال الدلالة[2] ، وهذه الاتجاهات من أهم مظاهر التغير الدلالى . إن نظرة القدامى إلى اللغة بتلك الحدود القائمة على أساس الزمان المعين والمكان المخصوص ، هى إحدى الأسباب التى نجم عنها فقدان تدوين الألفاظ والدلالات المتطورة لهذه الألفاظ وعدم تتبع ظاهرة التغير الدلالى للألفاظ .

والمحدثون من اللغويين العرب لهم ملاحظات حول موقف القدامى فى نظرتهم إلى اللغة وتحديد زمان الاحتجاج ومكانه ، وأيضاً موقفهم من ظاهرة التغير الدلالى . هذا ما بينه بعضهم حين عرض لمبدأ التطور فى اللغة وموقف الأقدمين من هذه الحقبة اللغوية . فقد ذكر د. إبراهيم السامرائى كثيراً من المآخذ المهمة والنتائج التى نجمت عن موقفهم هذا بسبب إنكارهم لتطور اللغة

---

(١) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٦٣ .

(٢) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١٩٦ - ١٩٩ وينظر تقويم اللسان لابن الجوزى : ص ٦٥ مقدمة المحقق .

وما ترك من آثار ومصاعب فى الدراسة اللغوية التاريخية وفى تتبع مراحل تطورها . حيث يقول : (ومن نقص الأدوات عندنا لمعرفة اللغة معرفة علمية ، أن كتب اللغة لا تشير إلى اللفظة المفردة وطرائق استعمالها عبر العصور ، وذلك أن أصحابها مقلدون فى بحثهم اللغوى للفكرة الأولى التى قيدت الفصاحة والبلاغة بحقبة معينة لا تتعداها إلى غيرها[1] . ويرى د. إبراهيم أنيس أن اللغويين الأقدمين قصروا السليقة اللغوية على قوم معينين ، وقصروها على زمن معين ، وقصروها على بيئة معينة ، فنشأ فى مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان[2] . ويقول تمام حسان إن نظرة القدماء فى حصر اللغة بزمان ومكان معينين وما كان من إنكارهم للتطور اللغوى ، قد قادت التفكير اللغوى فيما بعد إلى المعيارية ، ذلك أن مثل هذه النظرة قد فرضت قاعدة من مرحلة معينة على مثال مرحلة أخرى[3] وقد أدت هذه النظرة المحافظة إلى ضياع كثير من الأسباب لمعرفة تطور دلالة الألفاظ بحسب تباين الزمان والمكان وذلك باستثناء تلك الحقبة المعهودة التى قيدوا بها دلالة الألفاظ ووقفوا عندها ، وعلى الرغم من هذه النظرة وهذا المنهج المتشدد نجد أحياناً من أشار إلى هذا التطور اللغوى بشكل ما أو اضطر إلى الاعتراف به على جهة التأويل أو محاولة تخريجه والتماس سبب له .

وعلى أية حال إن هذا الذى عدوه لحنا ماهو إلا تطور لغوى من وجهة نظر علم اللغة الحديث ، وهذا التطور لا يحدث اتفاقاً ولا يتم بطريقة عشوائية ، بل ينجم عن عوامل ما تزال بكل لغة حتى تخرج بها من حال إلى حال[4] .

---

(١) التطور اللغوى التاريخى د. إبراهم السامرائى ص ٢٩ .

(٢) من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص ٣٦ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان ١٩٠ .

(٤) لحن العامة والتطور اللغوى ص ٣٣ .

هذا وقد درس المحدثون أسباب التطور اللغوى وبينوا عوامله وذكروا ملامحه ومظاهره والذى يعيننا من هذا التطور كله ، التغير الدلالى خاصة لتعلقه بظاهرة الترادف .

يرى علماء اللغة المحدثون أن الألفاظ تتطور فتكتسب من المعانى أشباهاً جديدة لم تكن لها من قبل ، وأن اللفظة تحيا حياة متجددة ، وهى أبداً فى تغير فى دلالاتها وفى طرائق استعمالها . وقد استطاع اللغويون المحدثون بعد طول نظر فى ما يطرأ على المعانى من تغيرات أن يحصروا التطور الدلالى فى مظاهر رئيسة تصدق ، على جميع اللغات أهمها[1] :

١ - تخصيص العام أو التضييق فى المعنى : وهو أن تقصر الدلالة العامة للفظ على بعض أجزائها فيضيق شمولها بحيث يصبح مدلول الكلمة مقصوراً على أشياء أقل عدداً مما كانت عليه الكلمة فى الأصل . وذلك نحو كلمة meat الانكليزية التى كانت تعنى « الطعام » ثم تخصصت فى الدلالة على اللحم[2] ومثل هذه فى العربية كلمة « السبت » التى كانت فى أصل معناها تعنى الدهر ، ثم تخصيص معناها بأحد أيام الأسبوع[3] . ونحوها ألفاظ الصلاة والحج التى تخصصت دلالتها بعد ظهور الإسلام بعد أن كانت تدل على معان عامة . وقد أفرد السيوطى لهذا الضرب من التغير الدلالى فصلاً لما وضع فى الأصل عاماً ثم خص فى الاستعمال ببعض أفراده ، وضرب له الأمثلة[4] . وقد يقع التخصيص نتيجة حذف المضاف

(١) ينظر دلالة الألفاظ ص ١٥٢ - ١٦٧ وعلم اللغة للسعران : ص ٣٠٥ - ٣١١ ولحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ٢٨١ - ٢٨٨ ودور الكلمة فى اللغة ١٦٢ ودلالة الألفاظ العربية وتطورها د. مراد كامل ٢٥ - ٢٨ واللغة لفندريس ٢٥٦ .

(٢) دلالة الألفاظ ص ١٥٤ .

(٣) المزهر جـ ١ ٤٢٧ .

(٤) المزهر جـ ١ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

إليه أو الصفة ومثاله لفظ « الدنيا » وأصله الحياة الدنيا . والتخصيص يعد أوسع من التعميم وأكثر وروداً فى تغير دلالة الألفاظ .

٢ - تعميم الخاص أو توسيع المعنى : وهو بأن يتوسع فى معنى اللفظ ومفهومه فينقل من معناه الخاص الذى يدلّ عليه إلى معنى عام شامل ، فتنقل دلالة الكلمة من معناها الخاص إلى معنى أشمل وأعم من ذلك ، وتعميم الدلالة أقل شيوعاً فى اللغات من تخصيصها ، وأقل أثراً فى تطور الدلالات وتغيرا . ويمثل ستيفن أولمان لهذا الضرب من التطور الدلالى بالكلمة الانكليزية (arrive) التى كانت تعنى الوصول إلى الميناء أو الشاطئ، ثم صارت تعنى مجرد الوصول بأية وسيلة[١] . ومثلها الكلمة الانكليزية (barn) التى كانت تدل فيما مضى على « مخزن الشعير » فأصبحت تدل الآن على كل مخزن من أى نوع من أنواع الحبوب ، وعلى مخزن ماسوى الحبوب أيضا[٢] ومن أمثلة التعميم فى العربية أن كلمة البأس فى أصل معناها كانت خاصة بالحرب ثم صارت تطلق على كل شدة[٣] ، وأن أصل الورد إتيان الماء ثم صار إتيان كل شئ وردا[٤] . والنجعة أصلها طلب الغيث ، ثم عممت فى كل طلب[٥] وقد عقد السيوطى لهذا الضرب من الألفاظ فصلا خاصاً سماه « فيما وضع فى الأصل خاصاً ثم استعمل عاما »[٦] ورد فيه الكثير من الأمثلة على ذلك .

٣ - تغير مجال الدلالة : وهو أن ينتقل اللفظ من مجال دلالته إلى مجال دلالة

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ١٦٢ .

(٢) علم اللغة للسعران ٣٠٩ .

(٣) المزهر جـ ١ ٤٣١ .

(٤) الصاحبى ص ٩٦ .

(٥) المزهر جـ ١ ص ٤٢٩ - ٤٣٢ .

(٦) المزهر جـ ١ ٤٢٩ - ٤٣٣ .

أخرى لعلاقة أو مناسبة واضحة بين الدلالتين . ويجرى هذا النوع من التغير الدلالى على سبيلين هما :[1]

أ - الاستعارة : وذلك بأن ينتقل مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين وقد وضحه ستيفن أولمان بقوله : (إننا حين نتحدث عن عين الإبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدال على عين الإنسان استعمالا مجازياً . أما الذى سوغ لنا ذلك فهو شدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذى ينفذ الخيط من خلاله)[2] .

والاستعارة من سنن العرب كما يقول ابن فارس[3] . وقد حفل بها وبغيرها من ألوان المجاز شعرهم ونثرهم ، حتى قال ابن جنى (اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة)[4] . ومن أمثلتها استعمال أهل الأندلس كلمة القلادة فى معنى الحزام ، وهى ما يحيط بالعنق ، وبين المدلولين تشابه، فالحزام يحيط بالوسط، كما يحيط القلادة بالعنق[5] .

ب - المجاز المرسل : وهو أن ينتقل مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين[6] . وأهم علاقات المجاز المرسل هى السببية والحالية والمحلية والمجاورة والزمانية والمكانية والجزئية والكلية واعتبار ما كان وما سيكون وغير ذلك . هذا وقد مثل ستيفن أولمان لهذا النوع من التغير الدلالى . بأن الكلمة (bureau) مكتب ، قد يكون معناها اليوم

---

(١) دلالة الألفاظ ص ١٢٧ / ١٣٣ / ١٦٠ وينظر لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٦٥ .

(٣) الصاحبى ص ٢٠٤ .

(٤) الخصائص لابن جنى جـ ٢ ص ٤٤٧ .

(٥) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٢٨٥ .

(٦) دور الكلمة فى اللغة ص ١٦٩ .

المكتب الذى يجلس إليه الإنسان ويكتب عليه ، أو المصلحة الحكومية أو المكان الـذى تدار منه الأعمال ، ومـن الواضح أنه ليس هـناك أية مشابهـة بين المدلولين ، ولكـن بينها ارتبـاطاً من نوع آخر ، فالمـكتب الذى نكـتب عليـه يوضع عادة فـى الأماكن التـى تدار منهـا الأعمال وعلى هذا فالفكرتان مرتبط بعضـهما ببعض فى ذهن المتكلم ، أو قل إنهما تنتميان إلى مجال عقلى واحد . هذا هو التفسير لذلك النوع من المجاز المعروف بالمجاز المرسل[1] .

إن المجاز المرسل واحد من سبل التغيـر الدلالى المعترف بها ، وله أثر كبير فى مجرى هذا التغير . ومن أمثلته فى العربية انتقال دلالة الوغى من اختلاط الأصوات فى الحرب إلى الدلالة على الحرب نفسها لعلاقة المسببية[2] ومن المجاز المرسل أيضاً أن الظعيـنة معناها فى الأصل المرأة فى الهودج ، ثـم انتقل إلى الدلالة علـى الهودج نفسه وعلى الـبعير وعلى المرأة[3] . وذلك لعلاقة الحالية . كـذلك يعد من المجاز المرسل انتقال معنى الراوية من البعير الذى يستقى عليه إلى المزادة[4] . وذلك لعلاقـة المجاورة بن المدلـولين ومنه أيضـاً قول عامة الأنـدلس : يوم شات أى مطير ، للـعلاقة الزمانية ، وذلك أن فصل الـشتاء هو زمن المطر غالباً[5] .

ومن المجاز المرسل الذى علاقته المحلية استعمال الملة بمعنى الخبز فى قولهم

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٠ .

(٢) جمهرة اللغة جـ ٣ ص ٤٣٢ .

(٣) جمهرة اللغة جـ ٣ ص ٤٣٢ .

(٤) جمهرة اللغة جـ ٣ ص ٤٣٣ .

(٥) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ص ٢٨٧ .

أكلنا ملة . والملة فى الأصل : الرماد الحار ، وهى موضع الخبزة ، فسموا الخبزة باسم موضعها ، وهذا من باب التسمية باسم المكان[1] .

وللمجاز أثر كبير فى التسمية وإطلاق الألفاظ على مسمياتها « والعرب تسمى الشئ باسم غيره إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب » كما يقول ابن قتيبة[2] وهذا من المجاز المرسل .

وهناك عوامل أخرى للتغير الدلالى أقل شيوعاً مما ذكرناه ، وهى تتصل بعوامل نفسية واجتماعية كرقى الدلالة ، وانحسارها أو (انحطاطها) والمحظور وحسن التعبير ، والتحول نحو المعانى المضادة ، وسوء فهم المعنى ، وتماثل صورة اللفظ ، وتغيّر المعنى تبعاً لتغير اللهجة ، والغموض ، وغير ذلك مما كان له الأثر الكبير فى تطوّر معانى المفردات وفى تغير مجال الدلالة وانتقالها[3] ، ويؤدى هذا التغير فى حالات كثيرة إلى وجود ألفاظ مترادفة .

الترادف فى الاصطلاح اللغوى هو : دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمى الواحد أو المعنى الواحد دلالة واحدة[4] ومثال ذلك أسماء الداهية والعلاقة بين المعنى اللغوى للترادف والمعنى الاصطلاحى واضحة ذلك أن ركوب أحد خلف آخر قد قيل له فى اللغة ترادف[5] ثم نقلت دلالة الكلمة من معناها الحقيقى إلى تلك المعانى المجازية المتعددة ، ومنها إطلاقها على الكلمات

---

(١) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ص ٢٨٧ ، وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣١٣ .

(٢) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٢١ .

(٣) ينظر دلالة الألفاظ العربية وتطورها : ص ٢٧ - ٢٨ . ودلالة الألفاظ : ١٥٦ - ١٦٠ وعلم اللغة للسعران ص ٣٠٥ - ٣١١ ودور الكلمة فى اللغة : ص ١٧٣ وما بعدها .

(٤) انظر : التعريفات للجرجانى ص ٢١٠ ، والمزهر للسيوطى جـ ١ ص ٤٠٣ ، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى جـ ٣ ٥٧٨ ومابعدها .

(٥) لسان العرب لابن منظور مادة (ردف) جـ ٢ ص ١٤ .

التى تدل على معنى واحد . إن الكلمات قد ترادف على المعنى الواحد أو المسمى الواحد كما يترادف الراكبان على الدابة الواحدة . وقد أشار صاحب التاج إلى هذا المعنى المجازى الجديد ، فقد ذكر الزبيدى أن المترادف هو أن تكون عدة أسماء لشئ واحد وهى مولدة ومشتقة من تراكب الأشياء[1] . وقال الجرجانى فى تعريفه للترادف موضحا الصلة بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى للترادف : (المترادف ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرة وهو ضد المشترك ، أخذاً من الترادف الذى هو ركوب أحد خلف آخر ، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد[2] ومما تقدم يتبين كيف اصطلحوا على تسمية الألفاظ التى تتتابع وتتوالى على معنى واحد أو مسمى واحد بالترادف وصارت هذه الظاهرة اللغوية تعرف عند علماء اللغة والدارسين بهذه التسمية الاصطلاحية . وتعتبر ظاهرة الترادف من الظوار اللغوية القديمة التى انتبه إليها العلماء القدامى فى وقت مبكر ، وهذا ما تشهد به مصنفاتهم التى أوردت الكثير من الملاحظات اللغوية المتضمنة لفكرة الترادف .

ومن أجل الوقوف على هذه الظاهرة وتطور مفهومها لدى علماء اللغة من القدامى والمحدثين لابد من استقراء النصوص اللغوية التى أشارت إلى ظاهرة الترادف من بعيد أو قريب هذا ومن الملاحظ أن مصطلح الترادف قد جاء متأخراً بعض التأخر ، وذلك بعد أن اتضحت معالم هذه الظاهرة وأصبحت من المواضيع اللغوية التى يعرض لها العلماء فى كتبهم . ويبدو أن هذا المصطلح اللغوى لم يعرف إلا فى القرن الثالث الهجرى .

وكما هو معروف أن أقدم نص لغوى ورد فيه مصطلح الترادف هو لثعلب المتوفى ٢٩١ هـ ، وذلك فى انكاره للترادف فقد قال التاج السبكى فى شرح

(١) تاج العروس للزبيدى جـ ٦ ص ١١٦ .

(٢) التعريفات للجرجانى ص : ٢١ .

المنهاج : (ذهب بعض الناس إلى انكار المترادف فى اللغة العربية ، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التى تتباين بالصفات . . وقد اختار هذا المذهب أبو الحسن أحمد بن فارس فى كتابه الذى ألفه فى فقه اللغة العربية وسنن العرب وكلامها . ونقله عن شيخه أبى العباس ثعلب[1] . ومما يؤكد هذا القول أيضاً إشارة أحمد بن فارس نفسه إلى مذهب شيخه ثعلب فى الترادف واعترافه بالتعويل عليه[2] . وفى القرن الرابع الهجرى نجد الآثار اللغوية التى وصلت إلينا ماهو معنون بهذه التسمية الاصطلاحية كما فى كتاب : « الألفاظ المترادفة » لعلى بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ هـ إضافة إلى ورودها صراحة فى كتاب الصاحبى[3] . ولكن هذا لا يعنى أن فكرة الترادف قد ظهرت فى هذا الوقت وأنها لم تكن معروفة أو ملحوظة بشكل ما لدى علماء اللغة ورواتها . فقد سبقت ظهور هذا المصطلح عبارات وتسميات عبّرت عن هذه الظاهرة تعبيراً واضحاً . ولعل من أقدم النصوص التى بين يدينا والتى أشارت بوضوح إلى هذه الفكرة فى اللغة ما جاء فى تقسيمات سيبويه (المتوفى سنة ١٨٠ هـ) للألفاظ فى باب اللفظ للمعانى ، حيث يقول : (أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . . . فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس ، وذهب . واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضّلة وأشباه كثير[4] . يعنينا من هذا التقسيم ما جاء فيه : « اختلاف اللفظين والمعنى واحد » وقد مثل له بقوله : ذهب وانطلق .

---

(١) المزهر جـ ١ ص ٤٠٣ .

(٢) الصاحبى : ص ٩٦ .

(٣) الصاحبى : ص ٤١ .

(٤) الكتاب لسيبويه : جـ ١ ص ٧-٨ .

فهـذا النوع من الألـفاظ هو الذى سـمى فيمـا بعد بالألـفاظ المترادفـة . ومن الواضح أن الـترادف هو من هذا النوع ، ولكن مع مـلاحظة السعـة فى هذا النص بالقياس إلى المفهوم الدقيق لـلترادف كما حدده العلماء ، لأنه قد يصدق على ألفاظ مختلفة أخرى معناها واحد أيضاً ولكنها ليست مترادفة .

يعتبر نص سيبويه هذا من النصـوص اللغوية المهمة التى أشارت إلى ظهور فكرة الترادف فى اللغة من غير تحديد ، وأصبح ظهور هذه الفكرة أكثر وضوحاً وشهرة فى كـتب اللغة لعـصر سيبويه . إذ تـناقل تقسيـم سيبويه هذا كـثير من العلمـاء والدارسين من بعده وذلك بشـئ من التصرف والزيادة والـشرح . فقد عرض للترادف قـطرب ، والمبرد وابن فارس والأنبارى وابن الأثيـر والسيوطى وغيرهم[1] . ولو أتينا على ذكـر جميع العلماء الذين أخذوا بتقسـيمات سيبويه للألفاظ وتعمقوا فى دلالتها ، لـطال بنا الحديث . ومما يجدر الإشارة له هو أن تقسيـمات سيبويه تـلك التى أوضح فيـها عدة ظواهر لغـوية والتى تمثلـت عند الباحثين من بعده بالمتباين والمشترك اللفظى والمترادف ، والمهم من هذا كله تلك الألفاظ المختـلفة لفظاً والـدالة على معنـى واحد ، هذا النوع من الألـفاظ هو الذى تعارفـوا عليه فيمـا بعد بالترادف ، ولـكنهم اختلـفوا بشأنه بين قـائل به ومنكـر له . . . ففيمـا تؤكد جماعـة من اللغـويين أن هذه الألفاظ مـترادفة ، تذهب جـماعة أخرى مـنهم إلى إنـكار ترادفها بـالتماس الـفروق الدقيـقة بين معانيها[2] .

وإذا كان سـيبويه قـد عبر عن فـكرة الترادف بـاختلاف اللـفظين والمعـنى واحد، فقد تمثـلت عند الأصـمعى المتوفـى سنة ٢١٦ هـ باسم « ما اختـلفت

---

(١) انظر المزهر : جـ ١ ص ٢٨٨ ، ٣٩٩ والأضداد للأنبارى جـ ٦ ص ٧ ، والأضداد لقطرب ص ٤٣ .

(٢) الفروق اللغوية للعسكرى : ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٢٥٢ ومـابعدها ، وانظر الصاحبى لابن فارس ص ٩٦ ، ٩٧ .

ألفاظه واتفقت معانيه » الذى عنون به أحد كتبه ، ونجد هذا أيضاً فى كتاب الألفاظ المترادفة عند الرمانى وابن جنى[1] .

يضاف إلى هذا ما نجده فى كتب النوادر من مترادفات لا تحصى ولا تعد ، وقد أصاب د. حسين نصار فى وصفه هذه الكتب بأنها كانت مولعة بإيراد المترادفات[2] ولا تنحصر الألفاظ المترادفة على كتب الموضوعات والنوادر ، بل نجد منها الكثير فى كتب الأمالى فهذه الكتب مليئة بالألفاظ المختلفة التى وقعت على معنى واحد . وقد اقتبس السيوطى منها طائفة كبيرة وساقها أمثلة للترادف فى مزهره .

وهكذا يتضح لنا أن العلماء والرواة القدامى قد فطنوا إلى فكرة الترادف فى اللغة . معبرين عنها بتسميات وعبارات متقاربة ، بالإضافة إلى تمثلها فى تصانيفهم ، وفى هذا يقول الشلقانى : « الرواة الذين جمعوا اللغة وعنوا بالمعانى ، جمعوا الأسماء المترادفة كهذه التى يعنيها ابن جنى إلى جانب أخواتها مما كان صفة للشئ أو معنى مجازياً له[3] ولقد كان الرواة والعلماء القدامى يخلطون فى أحيان كثيرة بين المترادف الحقيقى وما هو غير ذلك ، قبل أن تحدد هذه الظاهرة وتتضح شروطها ومعالمها بشكل أكثر وضوحاً ، فليس كل ما أوردوه ترادفاً ، بل اشتمل على الترادف وغيره . ويمكن القول بأن القدامى بطريقتهم هذه لم يجمعوا المترادف فقط ، بل أكدوا هذه الظاهرة اللغوية ، وكانوا من الأسباب فى كثرة المترادفات والمبالغة فيها ، بما جمعوه وروه من كثرة الألفاظ للمعنى الواحد . ويؤكد لنا هذا القول أن الكثير من العلماء والرواة

---

(١) فى أصول اللغة والنحو د. فؤاد حنا ترزى ص ٥٤ ، وانظر الألفاظ المترادفة للرمانى ص ٨ ، ١٤ والخصائص لابن جنى : جـ ٢ ص ١١٤ ومابعدها .

(٢) المعجم العربى د. حسين نصار : جـ ١ ص ١٤٧ .

(٣) رواية اللغة - عبد الحميد الشلقانى - للشلقانى : ٣٢٧ .

الذين ذهبوا فى كل صوب فى الجزيرة العربية من أجل جمع اللغة وتدوين مفرداتها ، عن طريق مشافهة الإعراب ، نجد هؤلاء العلماء من اللغويين والرواة قد سجلوا فى عمل لغوى ميدانى عدة ألفاظ مترادفة . قال أبو زيد : قلت لإعرابى : ما المتكاكى ؟ قال : المتأزّف ، قلت : وما المتأزف ؟ قال : المحبنطئ ، قلت : وما المحبنطئ ؟ قال : أنت أحمق وتركنى ومضى ، وذلك كله قصير[1] . وجاء تعليق الدكتور إبراهيم أنيس على هذا النص بقوله : إنّ عالماً جليلاً كأبى زيد الأنصارى كان لا يرى غضاضة فى أن يعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ ، بل كان فيما يظهر يؤمن أن الأعرابى قد يحتفظ فى ذاكرته بألفاظ عدة للتعبير عن معنى واحد[2] وفى آثار الأقدمين الشئ الكثير من هذه الروايات والنصوص التى تشهد على إمكانية تعدد الألفاظ المختلفة للمعنى الواحد ، فى طرائق الاستخدام اللغوى ، وتدل على التفات العلماء نحوها وإدراكهم لجوازها فى العرف اللغوى . لقد كانت ظاهرة الترادف من الوضوح فى أذهان علماء اللغة القدامى مما جعل عالماً كالأصمعى يفتخر أمام الرشيد بأنه يحفظ للحجر سبعين اسماً[3] أما الخلاف فى هذه الظاهرة فيرجع إلى القرن الثالث الهجرى على وجه التحديد . فكل الدلائل تشير إلى أن علماء اللغة كانوا يسلمون بالترادف ولا يرونه محل نزاع فى القرن الهجرى . . . وهذا ما أكده الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور صبحى الصالح فقد بدءا بذكر ثعلب فى إنكار الترادف والقول بالتباين فى المترادفات[4] . هكذا بدأ النظر فى ظاهرة الترادف بتلك الملاحظات اللغوية البسيطة ، ثم تطور شيئاً فشيئاً حتى إذا ما حل

---

(١) الجمهرة لابن دريد : جـ ٣ ص ٢٧١-٢٧٢ ، وانظر المزهر : جـ ١ ص ٤١٣ ، واخبار النحويين البصريين للسيرافى : ص ٥٦ .

(٢) فى اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس : ص ١٦٢ .

(٣) الصاحبى لابن فارس : ص ٤٤ .

(٤) فى اللهجات العربية ص ١٦٢ ، وانظر دراسات فى فقه اللغة د. صبحى الصالح ص ٣٤٣ .

القرن الرابع الهجـرى ، اتسع البحث فيها وتشعب الـقول وكثر الجدل إزاء هذه الظاهرة . ومازال الباحثون على هذه الحال حتى وقتنا الحاضر .

اختلف مفهوم الترادف بمرور الزمن نتيجة توفر العلماء على التأمل فى هذه الظاهرة وبسبب تباين مناهجهم ومذاهبهم فى النظر إلى هذه الظاهرة اللغوية . . فقد شارك فى هذا كثير من علماء اللغة والأصول والفقه والمنطق القدامى ومن علمـاء اللغة المحدثين فـمازال العلماء مـنذ ملاحظتهـم المبكرة لهذه الـظاهرة ، دائبين علـى البحث فيها بـغية الوصول إلى مفهـوم دقيق لها ، مدلين بـأقوالهم ووجهات نـظرهم المتفـاوتة التى جـعلت هذه الظـاهرة تختلـف ضيقاً واتـساعاً لديهم. وما زال الحال على هذا النحو حتى وصل الأمر إلى المحدثين من علماء اللغة الذيـن حددوا الترادف وقيدوه بصورة أكـثر ضبطاً . ولهذا ما كـان لمفهوم الترادف أن يكون متطابقاً عند جميـع العلماء وعلى اختلاف العصور . ولما كان الأمر كذلك ، فـمن الضرورى فى هذا الـبحث قبل كل شـئ ، ضرورة تحديد فكرة الـترادف وبيان المقصـود منها على وجـه الدقة وذلك كمـا أثبتها العـلماء الباحثون فى هذه الظاهرة .

لقد تمـثلت فكرة الـترادف عندهم أول الأمر فـى اختلاف الألفاظ والمـعنى واحد ، وقد حاول الـعلماء بعد ذلك أن يفـصلوا هذه الفكرة الـشاملة ، وأن يضعوا لها بعض الاعتبارات اللغويـة . فهم لم يرتضوا فى الترادف مجرد دلالة عدة كلمات مختلفة على معنى واحد أو انصراف عـدة أسماء إلى مسمى واحد ، بل يرون أنه لابد من تحقـق اعتبارات لغوية معينة حين النـظر إلى هذه الظاهرة لتمـيزهـا عـن غيرها وإخراج مـا ليس منـها حقيقـة . وبهذا أصبحـت ظاهرة الترادف عنـد العلماء أكثر وضوحاً وتحديداً بعد تطور البحث اللغوى واتساعه ، وهذا ما يتمثل فى تعريف التهانوى للترادف الذى نقله عنهم فقال « الترادف لغة ركوب أحد خلف آخر ، وعند أهل العربـية والأصول والميزان هو توارد لفظين

مفردين أو ألفاظ كذلك فى الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة . تلك الألفاظ تسمى مترادفة . . . ويقابل الترادف التباين[1] ، وهكذا ضيقوا من مفهوم الترادف وحدوه لئلا يختلط به غيره . فقد ميزوه من الظواهر اللغوية الأخرى كالإتباع ، كذلك اخرجوا منه التوكيد بنوعيه اللفظى والمعنوى . كما اخرجوا منه الألفاظ الدالة على معنى واحد مجازاً والتى يدل بعضها مجازاً وبعضها حقيقة . وليس عندهم من الترادف أيضاً تلك العبارات والجمل التى تواردت فى الدلالة على معنى واحد من جهة واحدة : الإنسان قاعد والبشر جالس ، فمثل هذه وإن كانت سواء فى معناها إلا أنها ليست من الترادف فى شئ بسبب اشتراطهم الانفراد فى الكلمات المترادفة[2] . وهذه من قبيل التراكيب . يضاف إلى هذا أن طبيعة الخلاف والجدل الذى نشب بين العلماء حول الترادف فى اللغة ، لم يتناول الجمل والعبارات ، وإنما كان يتصل بالألفاظ وهى منفردة ، بل لانكاد نجد خلافاً حول إمكانية التعبير عن المعنى الواحد بعدة جمل وتعابير مختلفة . ونجد أيضاً من العلماء القائلين بوقوع الترادف من يقسم هذه الظاهرة قسمين ، حيث نقل السيوطى عن بعضهم (قال الكيا فى تعليقه فى الأصول : الألفاظ التى بمعنى تنقسم إلى ألفاظ متواردة وألفاظ مترادفة ، فالمتواردة كما تسمى الخمر عقاراً وصهباء وقهوة ، والسبع أسداً وليثاً وضرغاماً . والمترادفة هى التى يقام لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد ، كما يقال : أصلح الفاسد ولم الشعث ، ورتق الفتق ، وشعب الصّدع)[3] إن الكيا فى تقسيمه هذا قد عكس الأمر ، إذ إنه اعتبر الترادف فى العبارات والجمل وجعل التوارد فى الألفاظ المفردة المترادفة وهذا خلاف ما ذهب إليه معظم العلماء ، حيث اختلفوا فى

(١) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى جـ ٣ ص ٥٧٨ ، وانظر المزهر جـ ١ ص ٤٠٢ ص ٤٠٣ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون جـ ٥ ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، وانظر المزهر : جـ ١ ص ٤٠٢ .

(٣) المزهر : جـ ١ ص ٤٠٦ ص ٤٠٧ .

الألفاظ المفردة الدالة على معنى واحد ، أى المترادفة ، أما العبارات والجمل المتواردة على معنى واحد فهذه ليست موضع خلاف فى اللغة ، ولقد انفرد الكيا فى تقسيمه ، وقد عقّب السيوطى على هذا بقوله : (وهذا تقسيم غريب)[1] .

وهذا مما يؤكد أن لا ترادف فى الجمل والعبارات بالمعنى الاصطلاحى اللغوى لمفهوم الترادف الصحيح . لقد قرر العلماء أن الترادف إنما هو من خواص المفردات . وهذا ما أكده د. إبراهيم أنيس بأنه لا يعنينا هنا إلا البحث فى الكلمات التى اصطلح معظم العلماء على تسميتها بالمترادفات[2] .

بهذه الحدود حصر العلماء القدامى ظاهرة الترادف ، فصار أكثر ضبطاً وتحديداً من ذى قبل ، إلا أنه على الرغم من الجهود الكثيرة التى بذلوها فى هذا الأمر ، فقد بقى مفهوم الترادف عندهم يتسع لكثير من الألفاظ ، وقد أدى هذا إلى جدل كثير حول جواز الترادف فى ألفاظ كثيرة حتى عند القائلين بالترادف . إذ إن المتأمل للمترادفات التى أوردوها فى كتاباتهم قد تكون خارجة عن الحد الذى شرطوه للترادف كما هو الحال فى مترادفات الفيروز آبادى وأمثلة السيوطى وغيرها .

شارك الأصوليون والفقهاء والمناطقة علماء اللغة فى البحث عن العديد من المسائل اللغوية المهمة ، فقد نظروا فى كثير من الظواهر اللغوية وناقشوها فيما يسمى عندهم بمباحث الألفاظ والتصورات ، ومن ذلك ظاهرة الترادف . فقد قسموا الألفاظ بحسب دلالتها على أقسام كثيرة متشعبة ، ووضعوا لها الاصطلاحات المختلفة . لقد عرض علماء الأصول والمنطق لظاهرة الترادف

---

(١) المزهر : جـ ١ ص ٤٠٧ .

(٢) فى اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص ١٦٣ .

وتحدثوا عنها كثيراً فى مباحثهم وفى تقسيماتهم للأسماء وأنواعها ناظرين إليها فى أكثر الأحيان وفق مناهجهم العقلية والمنطقية .

لقد ناقش الأصوليون الترادف ، وحدوه بقولهم : (هو الألفاظ المفردة الدالة على شئ واحد باعتبار واحد)[1] . وقد فرقوا بينه وبين الإتباع والتوكيد وأخرجوهما منه ، وقد ذهب الجمهور منهم إلى القول بوقوعه وبإثباته فى اللغة وعجبوا من نسبة المنع إلى بعض اللغويين . يقول الآمدى فى الرد على المانعين له مبيناً كيفية وقوعه : (ذهب شذوذ من الناس إلى امتناع وقوع الترادف فى اللغة ، مصيراً منهم إلى أن الأصل عند تعدد الأسماء تعدد المسميات ، واختصاص كل اسم بمسمى غير مسمى الآخر . . . وجوابه أن يقال لا سبيل إلى إنكار الجواز العقلى فانه لا يمتنع عقلاً أن يضع واحد لفظين على مسمى واحد ، ثم يتفق الكل عليه . أو أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين على مسمى ، وتضع الأخرى له اسماً آخر ، من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى ثم يشيع الوضعان بعد ذلك . كيف ، وإن ذلك جائز ، بل واقع بالنظر إلى لغتين ضرورة ، فكان جائزاً بالنظر إلى قبيلتين[2] . لقد فسر أهل الأصول وقوع الترادف فى اللغة بتعدد الوضع ، وذلك إما أن يكون على سبيل لغات القبائل المختلفة ، وهو السبب الأكثر لديهم ، وهذا مبنى على كون اللغات اصطلاحية ، أو أن يكون من واضع واحد وهو الأقل [3] ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن من الأصوليين من جاء بتقسيم غريب - على حد قول السيوطى - للألفاظ التى هى بمعنى واحد حيث قسمها الكيا الهراسى إلى ألفاظ متواردة وألفاظ مترادفة جاعلاً الترادف فى العبارات والجمل[4] . أما المناطقة فقد

(١) المزهر للسيوطى جـ ١ ص ٤٠٢ .

(٢) الأحكام فى أصول الأحكام للآمدى جـ ١ ص ٣٠-٣١ تحقيق أحمد محمد شاكر .

(٣) المزهر جـ ١ ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٤) المزهر جـ ١ ص ٤٠٧ .

عرضوا للترادف أيضاً فى مباحثهم للألفاظ وفى تصنيفهم للأسماء من حيث الدلالة . وإذا كان الأصوليون قد اعتمدوا الأدلة العقلية فى إثبات الترادف ، فإن المناطقة قد اعتمدوا فى ذلك كثيراً على الواقع اللغوى واقتبسوا منه عدة أمثلة فقد سجلوا لنا كلمات مترادفة مما جرى فى الاستعمال بين الناس ، كما ورد فى تقسيمات ابن حزم للأسماء حيث يقول : (أن يكون المسمى يوافق المسمى فى حده ، ويخالفه فى اسمه ، مثل قولنا : سنور وضيون وهر ، فإن هذه الألفاظ مختلفة ، وهى كلها واقعة وقوعاً واحداً على كل شخص من أشخاص النوع المتخذ فى البيوت لصيد الفأر الذى يلح فى السؤال عند الأكل ، وتشبه الأسد فى خلقه ، وهذا النوع من الأسماء يسمى المترادفة)[1] ومن الجدير بالذكر أن فكرة الترادف قد أشار إليها أرسطو واضع علم المنطق من قبل ، وذكرها فى تقسيماته للأسماء وفى باب الحدود وكذلك فى مباحث التصورات التى تتصل بكثير من المسائل اللغوية . فقد لاحظ أرسطو تعدد الأسماء الكثيرة للمعنى الواحد وقرر أنه يمكن أن يقال الشئ بعينه متى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحد بعينه وذلك بمنزلة الثوب والرداء[2] وعنده أن كلمات مثل الفرح والطرب والسرور كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة[3] وأيضاً من أنواع التعريف عند المناطقة هو التعريف بالمرادف حيث اتخذوه سبيلاً لتعريف الشئ وحده ، وذلك بأن نعرف المجهول أو الغامض بما هو معلوم أو بما هو أوضح منه بذكر مرادفه كتعريف الغضنفر بالأسد والبنان بالإصبع واليراع بالقلم . وقد سمى المناطقة هذا النوع من التعريفات «التعريف اللفظى» . وهم يرون فى هذا التعريف أن المرادف قد استخدم ليرمز بدقة للمعرف، بحيث يمكن استبدال أحدهما بالآخر ، فهما متكافئان ومتساويان منطقاً ودلالة ، ولا فرق

---

(١) التعريف لحد المنطق والمدخل إليه - ابن حزم ص ٣٧ تحقيق د. إحسان عباس .

(٢) منطق أرسطو جـ ٢ ص ٤٧٩ تحقيق د. عبد الرحمن بدوى .

(٣) منطق أرسطو جـ ٢ ص ٥١٨ .

بينهما إلا من جهة كون المرادف أشهر وأوضح[1] . وعلى هذا الأساس أجازوا منطقاً أن تعرف الكلمة بذكر مرادفها وجعلوه احدى طرائقهم فى التعريف .

أما اللغويون المحدثون فقد نظروا إلى ظاهرة الترادف نظرة تتصف بالدقة والموضوعية قياساً إلى النظرة اللغوية القديمة التى كثيراً ما كانت تتصف بالسعة والشمول . إن نظرة المحدثين إلى الترادف تتمثل فى تلك الشروط اللغوية التى وضعوها لتحديد مفهوم الترادف فى الألفاظ وبغير هذه الشروط لا يمكن ذلك[2] ويشترط المحدثون فى الاتفاق التام فى المعنى ويرون أن مقياس الترادف فى ألفاظ اللغة يقوم على مبدأ استبدال الكلمة بما يرادفها فى النص اللغوى دون أى تغير فى المعنى . وكذلك الاتحاد فى البيئة اللغوية ، أى أن تنتمى الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة لهجات منسجمة ، وأيضاً الاتحاد فى العصر أى أن المترادفات تقع فى عصر خاص وزمن معين ، وأن لا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتى للفظ الآخر .

يتضح لنا من هذه الشروط الفرق بين فهم المحدثين للترادف وبين إسراف معظم القدامى فى القول بترادف الكثير من الألفاظ ، فقد كانت فكرة الترادف تتسع عند القدامى لكثير من الألفاظ إلى الحد الذى سمحوا فيه لمئات الكلمات بأن تترادف على المعنى الواحد أحياناً ، بل إنهم قد تسامحوا فى ظاهرة الترادف حتى شملت كثيراً من الكلمات المتقاربة فى المعنى وتضمنت أسماء الشئ الواحد ذات الاعتبارات المتباينة فى الدلالة عليه . وعلى الرغم من محاولة القدامى تحديد مفهوم الترادف ، ووضعهم لشروط تحققه فى اللغة إلا أنهم عدوا كثيراً

---

(١) المنطق ومناهج البحث محمد الشنيطى ص ٧١ .

(٢) فى اللهجات العربية ص ١٦٦-١٦٧ ، وقد أشار إلى بعض هذه الشروط أيضاً فندريس فى كتابه اللغة ص ٢٤٧ ، ص ٢٧٥ ص ٢٧٦ ص ٢٨٦ ، وانظر دور الكلمة فى اللغة ستيفن أولمان ص ١٠٨ ص ١٠٩ .

من الألفاظ مترادفة ، وقد أدت هذه النظرة المتساهلة إلى كثرة المترادفات فى اللغة العربية . ولهذا نرى أن شروط المحدثين فى جوهرها إنما هى الحد من كثرة المترادفات حتى صارت بقدر مقبول . ومع هذا لاينكر فضل العلماء القدامى فى هذه القضية ، إذ نجد منهم من اهتم ببعض هذه الشروط وأشار إليها على وجه من الوجوه . فقد كان حمزه الأصفهانى ينكر الترادف فى اللهجة الواحدة ويعترف به فى لهجتين مختلفتين . وهذا ما يراه د. إبراهيم أنيس من علماء اللغة المحدثين الذى أعجب بهذا الرأى[1] . ومن علماء اللغة القدامى ابن جنى اقترب كثيراً من المفهوم الحديث للترادف ، وذلك فى قوله : وإذ كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت فى لغة إنسان واحد[2] . فهذا القول يكاد يتفق مع نظرة المحدثين إلى ظاهرة الترادف . هذا وقد أكد القدامى على اتفاق المعنى فى المترادفات وضرورة دلالتها على المسمى الواحد باعتبار واحد . نستنتج من هذا أن شروط المحدثين لم تكن جديدة كلها ولعل الجديد منها هو الاتحاد فى العصر على أنها واقعة فى عصر خاص وزمن معين ويعبرون عن هذه النظرة بالوصفية ، وليس على أساس النظرة التاريخية . ومن الجديد أيضاً ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتى للفظ الآخر ، ولهذا أخرج المحدثون من الترادف كل الكلمات التى حدث فيها تطور صوتى وصارت تنطق بعدة صور .

ولعل الجديد فى النظر إلى ظاهرة الترادف ما ذكره أستاذنا الدكتور محمود فهمى حجازى بأنه فى ظل مبدأ نسبية الدلالة لا يمكن أن تكون هناك كلمات تتفق فى ظلال معانيها اتفاقاً كاملاً ، ومن الممكن أن تتقارب الدلالات لا أكثر ولا أقل . فالألفاظ المترادفة هى بهذا المعنى الألفاظ ذات الدلالات المتقاربة ،

---

(١) فى اللهجات العربية ص ١٦٣ ، ص ١٦٦ .

(٢) الخصائص لابن جنى جـ ١ ص ٣٧٣ .

وليس هنا اتفاق المعنى[1] . وهذا الرأى هو الذى ذهب إليه أكثر الأدباء والنقاد المحدثين[2] الذين أنكروا الترادف التام ، وقد كانوا أكثر تعلقاً بهذا الرأى لاتفاقه مع نظرتهم إلى دلالة الألفاظ ، تلك النظرة التى تستشف إيحاءات الكلمة من ظلال وألوان ومشاعر وانطباعات وجدانية ، وما تثيره فى النفس من تداعى المعانى المختلفة . ولهذا لا يجوز عندهم وجود كلمتين بمعنى واحد تتفقان من حيث الظلال والإثارة والإيحاء اتفاقاً كاملاً لأن دلالة الكلمة تختلف من شخص إلى آخر . وهذا هو سبب إنكار الغالبية من الأدباء والنقاد للترادف بمعناه التام .

أما مواقف الباحثين الغربيين بشأن وقوع الترادف فى اللغة والخلاف فيه فقد تناوله ستيفن أولمان بالتفصيل فى كتابه دور الكلمة فى اللغة ، أفرد فصلاً خاصاً بعنوان الترادف أورد فيه آراء طائفة من علماء اللغة حول هذه الظاهرة ثم ناقشهم فى ذلك[3] . وخلاصة قوله أن أغلب الباحثين الأجانب يستبعدون كثيراً وقوع الترادف التام فى اللغة ، ويرونه فى الألفاظ المتقاربة فى الدلالة ، على حين يرى بعضهم أن الترادف التام واقع فى اللغة ولكنه نادر الحدوث .

(٢)

يهدف هذا البحث إلى تفسير حدوث الترادف فى كثير من الألفاظ بسبب التغير الدلالى الذى يحدث للألفاظ فى أطوار حياتها . وذلك أن ظاهرة الترادف فى جوهرها مسألة دلالية قبل كل شئ ، وهى غالباً ما تكون نتيجة التغير فى دلالة الألفاظ فهى تؤلف موضوعاً لغوياً تاريخياً من حيث علم الدلالة

(١) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ٩٧ ، ص ٩٨ .

(٢) فى الأدب والنقد د. محمد مندور : ص ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ، وفى النقد الأدبى د. شوقى ضيف ص ١٢٩ ، والتفسير البيانى للقرآن الكريم د. بنت الشاطئ ص ٥ ، ص ٦ ، وفى اللهجات العربية ص ١٦٩ ، ودلالة الألفاظ إبراهيم أنيس ص ٢١١ .

(٣) انظر دور الكلمة فى اللغة ص ٩٧ ومابعدها .

التاريخى . وبهذا التفسير يمكن أن نرد كـثيراً من المترادفات إلى هذه الحقيقة فى التغير والاسـتعمال ، وهنا تكون الحـاجة إلى ضرورة تتبع الاسـتـخدام اللغوى لهذه الألفاظ من أجل مـعرفة تغيرها الدلالى الذى جعلـها مترادفة ، مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت الزمان والمكان والبيئة فى مثل هذا التغير .

ومن أجل ذلـك سنجد كـثيراً من ألـفاظ اللغـة قد ترادفت بـسبب التـغير الدلالى ، ولا سيما الألفاظ المتقاربة فى المعنى ، والألفاظ التى تدل على معان كلية أو عـامة . والألفاظ التى تدل علـى معنى خاص أو جزئى . وقـد تصبح مثـل هذه الألفـاظ مترادفـة نتيـجة تغـيرها الـدلالى . إذ كثـيراً ما يـحدث أن يتخصص العام أو أن يعمم الخاص ، أو أن يتغير مجال الدلالة بفعل الاستخدام اللغوى ، فيختفـى ذلك التباين بالتدريج ، ثم تصبح دالـة على معنى واحد ، بمرور الزمن . وهكذا يـحدث الترادف فى مثل هذه الألفاظ بسبـب تغير الدلالة فيها ضيـقاً واتساعاً وبتغير مـجالها الدلالى من مجال إلـى آخر . حتى إن أحد اللغويين المحـدثين قد نظر إلى الكلمات الـتى تشترك معانيهـا فى بعض الأجزاء وتختلـف فى بعضها الأخر فتـشبهها بدوائر متـحدة المركز مختلفـة فى جزء من سطوحها ، أو مـشتركة فى جزء من السـطح فقط ، فإذا مر عليـها زمن طويل ودعت عوامل تغير المعانى إلى أن تنطبق الدوائر بعضها على بعض صارت تلك الكلمات مترادفة . لأن المعانى لا تبـقى على حال واحدة ، فقد يصبح الخاص عاماً أو يصبح العام خاصاً[1] .

ومما يساعد على هذا الأمر توافر تلك الألـفاظ ذات المعانى المتقاربة والمعانى العامة والخاصة للـشئ الواحد . وقد عقد أصحاب اللغة من الـلغويين القدامى لألفاظ العموم والخصوص والألفاظ المتقاربة فى المـعنى أبواباً جمعوا فيها الكثير

---

(١) فى اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص ١٧١ .

من هذا القبيل[1] . وهذا ما يدل على مدى التقارب الدلالى بين هذه الألفاظ ، حتى أصبح من الضرورى التفرقة بينها لئلا تختلط وتصبح بمعنى ، أو تحسب كذلك . ولهذا السبب كثيراً ما نلاحظ حدوث الترادف فى هذه الألفاظ المتقاربة فى المعنى ، لأنها عرضة لاحتمالات التغير الدلالى أكثر من غيرها ، ومن ثم ترجع إلى معنى واحد بفعل الاستخدام اللغوى . وهذا ما جعل بعض العلماء يصنفون فى مثل هذه الألفاظ التى صارت مترادفة أو كادت ، ويعنون بالفروق بينها . ولعل أشهر هؤلاء أبو هلال العسكرى الذى صرح فى مقدمة كتابه بأن هذا السبب هو الذى دعاه إلى القول بالفروق اللغوية بين المعانى المتقاربة أو التى صارت بمعنى ، فهو يقول : « ثم إنى ما رأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام فى الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء، والإرادة والمشيئة والغضب والسخط ، والخطأ والغلط ، والكمال والتمام ، والسنة والعام »[2] .

من الملاحظ أن مجمل الفروق التى ذكرها العسكرى ، إنما هى فى حقيقة الأمر ترجع إلى هذا التقارب فى المعنى أصلاً ، ثم شرع الناس يستعملونها فيما بعد بمعنى واحد . فأخذ العسكرى يبين الفروق بينها ، معتمداً على معانيها الأصلية ودلالاتها القديمة كما وردت عن فصحاء العرب القدامى ، وذلك خشية الأشكال والخلط فيها . ويؤكد هذا أن العسكرى كثيراً ما يفرق بين هذه المعانى المتقاربة ، بحسب الأصل ، ثم يذكر بعد ذلك أنها استعملت بمعنى واحد ، مشيراً إلى التوسع فيها . واعتمد العسكرى أسساً فى تفريقه بين الألفاظ تتمثل

---

(١) فقه اللغة وسر العربية للثعالبى ، فصل فى العموم والخصوص ص ٣١١-٣١٢ وانظر المزهر ، معرفة العام والخاص فيه خمسة فصول جـ ١ ص ٤٢٦ ومابعدها .

(٢) الفروق فى اللغة ، أبو هلال العسكرى ص ٧ .

فى نقاط أساسية منـها فى اختلاف ما يستعمل عليه اللـفظان اللذان يراد الفرق بين معنـييهما ، أو فى اعتبـار صفات المعنيين اللـذين يطلب الفرق بيـنهما ، أو اعتبار النقيض ، أو فيما توجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه ، أو فى اعتبـار حقيقة اللفـظين أو إحداهما فى أصـل اللغة[1] . ويتضـح من هذه الاعتبارات أن العسكرى قد اعتمد كثيراً عـلى الدلالة الأصلية للألفاظ ، مهتدياً إلى ذلك بـالاشتقاق ، وأصـل الوضع وأمور أخـرى ، كما تجاوز الـدلالة إلى عوامل أخرى نحوية وصرفـية ومنطقية وعقلية . ومن تقسيم الـعسكرى لكتابه إلى أبواب يـحتوى كل بـاب على طائـفة من الألفـاظ المتقاربـة فى المعنـى فى موضوع مـعين وقد قاربت علـى الثلاثين باباً ، فـكان يذكر الفروق بـين ألفاظ الباب الواحد تبعاً لدلالتها الأصلية فى الـلغة ، ويشير بعد ذلك فى أحيان كثيرة إلى التوسـع الذى حدث فى دلالتهـا نتيجة استـخدامها اللغـوى . . وأن تلك الألفـاظ صارت تدل عـلى معـنى واحداً وأن الكـلمة صـارت توضع مـوضع الأخرى[2] .

إن دراسة الألفاظ المترادفة على أساس تغيـر الدلالة وملاحظة استخداماتها من النـاحية التاريخـية ، يثبت أن التـغيير الدلالى هـو سبب ترادف الكثـير من الألفاظ ، ولاسيما تلك الألفاظ المتقاربة فى المعنى . ففى اللغة العربية كثير من الأمثلـة ، ومن ذلك ، أن أصل الورد هو إتـيان الماء ، ثم صار إتيـان كل شئ ورداً . وقد جاءت الكلمة فى القرآن الكريم بهـذا المعنى الأخير فى قوله تعالى ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾[4] وفى قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيـهَا خَالِدُونَ﴾[5] . وإن أصل القرب هو طـلب الماء ، ولما كثر استعمـاله صار يقال

---

(١) الفروق فى اللغة ص ١٤ .

(٢) الفروق فى اللغة ص ١٦ .

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد جـ ٣ ص ٤٣٣ ، والمزهر جـ ١ ص ٤٢٩ .

(٤) سورة هود : آية ٩٨ .

(٥) سورة الأنبياء : آية ٩٩ .

ذلك لكل طلب فيقال : هو يقرب كذا ، أى يطلبه ، ولا تقرب كذا . وفى اللسان عن الخطابى : (نقرب أى نطلب والأصل فيه طلب الماء ، ومنه ليلة القرب . . . ثم اتسع فيه فقيل : فلان يقرب حاجته ، أى يطلبها)[1] . العقيرة فى الأصل هى الساق المقطوعة ، ثم قالوا : رفع عقيرته أى صوته ، وسبب ذلك أن رجلاً عقرت رجله فرفعها وصاح فقيل بعد ذلك لكل من رفع صوته : رفع عقيرته[2] . والنجعة معناها فى الأصل طلب الغيث ولكثرة الاستعمال صار كل طلب انتجاعاً. والمنيحه أصلها أن يعطى الرجل الناقة أو الشاة فيشرب لبنها، ثم صارت كل عطية منيحه ، والوغى كان يعنى اختلاط الأصوات فى الحرب ، وليس الحرب نفسها ، ثم كثر استعمال ذلك حتى صارت الحرب وغى وكذلك الواغية . والراوية كانت تعنى فى الأصل البعير الذى يستقى عليه ، ثم استعملت بعد ذلك بمعنى المزادة فصارت المزادة راوية[3] . والألب فى اللغة كان لا يعنى العطش ، وإنما هو الحوم حول الماء دون القدرة على الوصول إليه . ثم صار فيما بعد يعنى العطش نفسه . فيقال : الألب : العطش . وقد سجل صاحب اللسان المعنيين عن الفارسى[4] . فى حين اقتصر ابن السكيت على ذكر المعنى الأول عن الفراء[5] . وهذا من باب تسمية الشئ بسببه ، ذلك أن سبب الحوم حول الماء هو العطش . وهو من صور التغير الدلالى على سبيل المجاز المرسل الذى علاقته السببية .

ومن الأمثلة الأخرى على حدوث الترادف فى الألفاظ بسبب التغير الدلالى على جهة التعميم والتوسع فى المعنى أن كلمة الحوة فى اللغة العربية كانت

(١) اللسان مادة (قرب) : جـ ٢ ص ٦٦٧ .

(٢) اللسان مادة (عقر) : جـ ٢ ص ٥٩٣ .

(٣) اللسان مادة (روى) : جـ ١ ص ٣٤٦ .

(٤) اللسان مادة (الب) : جـ ١ ص ٢١٦ .

(٥) اصلاح المنطق ص ٩ .

تعنى شية من شيات الخيل ، وهى بين الدهمة والكمته ، وقد كثر هذا فى كلامهم وتوسعوا فى معناها حتى سموا كل أسود أحوى ، فقالوا : ليل أحوى وشعر أحوى . وبهذا صارت الكلمتان بمعنى[1] .

ومن هذا القبيل أن أصل البشم فى اللغة هو : التخمة للبهائم خاصة ، ثم كثر حتى استعمل فى الناس أيضاً ، وبذلك أصبحت الكلمتان مترادفتين نتيجة هذا التوسع فى الدلالة الذى جرى على سبيل تعميم الخاص ، وهذا واحد من مظاهر التغير الدلالى . ومن هذا أيضاً أن كلمة الخارب فى اللغة ، كانت تطلق على سارق الإبل خاصة ، ثم عمموا بها حتى صارت تقال لكل من سرق بعيراً كان أو غيره ، جاء فى اللسان : (والخارب : سارق الإبل خاصة ، ثم نُقِل إلى غيرها اتساعا . والخارب : اللص ، ولم يخصص به سارق الإبل ولا غيرها . . . يقال : خَرِب فلان أى صار لصا)[2] وبهذا أصبحت لفظتا الخارب والسارق مترادفتين بسبب هذا التعميم فى الدلالة[3] . مما تقدم نتبين كيفية ترادف هذه الألفاظ ، وكانت فى الأصل تدل على معنى واحد بسبب التغير الدلالى الذى حدث فيها لكثرة الاستخدام اللغوى .

ويظهر دور المجاز بارزاً فى التغير الدلالى للألفاظ كما فى ترادف الراوية والمزادة ، والألب والعطش ، والوغى والحرب وغيرها من الأمثلة التى سبق ذكرها ، ويلاحظ أن تغير الدلالة من الخاص إلى العام وبالعكس ، أو على سبيل المجاز ، هو من أهم وجود التغير الدلالى . وقد أشار اللغويون القدامى صراحة إلى هذا النوع من التغير الدلالى واعترفوا به ، كما تبين فى تلك الأمثلة التى نصوا فيها على اتساع الدلالة بسبب كثر الاستخدام وانتشاره ، ومع

---

(١) جمهرة اللغة جـ ٣ ص ٤٣٤ .

(٢) اللسان مادة (خرب) جـ ١ ص ٣٤٩ .

(٣) المزهر جـ ١ ص ٤٢٩ ، الصاحبى لابن فارس ص ٩٥ .

اعتراف اللغويين القدامى بالتغير الدلالى فقد قصروه على حقبة معينة ووقفوا به عند عصور محددة .

وفى ضوء ما تقدم كان من الممكن أن نفس حدوث الترادف فى كثير من الألفاظ. وللتحقق من صحة ذلك وبيان ماله من أثر تعرض الدراسة أمثلة أخرى ، فمن ذلك أن « البأس » فى أصل معناها كانت خاصة بالحرب ، ثم صارت تطلق على كل شدة[1] . وقد جاءت بهذا المعنى فى قوله تعالى : ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِن جَاءَنَا﴾[2] ، أورده السيوطى فيما سماه : (فيما وضع فى الأصل خاصاً ثم استعمل عاما)[3] . ويجوز حمله على المجاز المرسل ، إذ إن العلاقة المجازية واضحة بين المدلولين وهى التى سوغت إطلاق البأس بمعنى الحرب على كل شدة وذلك لعلاقة السببية ، ومن ذلك أيضاً أن المجد فى الأصل هو : امتلاء بطن الدابة من العلف، ثم قالوا : مجد فلان فهو ماجد ، إذا امتلأ كرما . والأفن : قلة اللبن - قلة لبن الناقة وهذا هو الأصل ، ثم قالوا : أفن الرجل إذا كان ناقص العقل ، فهو أفين ومأفون[5] ، وبهذا أصبحت من أسماء الأحمق . ومما تقدم يلاحظ فى المثالين الأخيرين انتقال المعنى من الدلالة المادية إلى المعنوية . وكذلك من أمثلة وقوع الترادف بسبب التعميم فى الدلالة ، اطلاق اسم الورد على كل زهر ، وهو فى اللغة خاص بالأحمر[6] . وحول اطلاق اسم الوردة يطلق على الزهرة عموماً ، ذكر فندريس أمثلة متعددة من لغات مختلفة ، وفيها صار اسم الوردة يطلق على كل زهرة أياً كانت ، واضطرت إلى أن توجد للوردة اسما جديداً[7] . ومنها

(١) الجمهرة جـ ٣ ص ٢٠٦ ، وانظر المزهر : جـ ١ ص ٤٣١ .

(٢) سورة غافر آية : ٢٩ .

(٣) المزهر جـ ١ ص ٤٢٩ ، ص٤٣١ .

(٤) الجمهرة جـ ٣ ص ٤٣٣ .

(٥) المزهر جـ ١ ص ٤٣١ .

(٦) اللسان مادة (ورد) جـ ٣ ص ٤٥٦ .

(٧) اللغة ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

استعمال الحفان والتولب بمعنى واحد ، حيث استعملها الشعراء زمن ابن السكيت للصغار مطلقاً ، والأول فى الأصل لصغار النعام والثانى لولد الأتان من الوحش إذا استكمل الحول[1] . إلا أن ابن السكيت عدّ هذا الاستعمال من الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها . ويمكن تفسير استعمالهما مترادفين بسبب تعميم الدلالة ، وإلى مثل هذا أشار محقق كتاب ابن السكيت[2] ومنها اطلاق الاستحمام على الاغتسال سواء كان بالماء الحار أم البارد واستعمالهما بمعنى ، وليس الأصل كذلك لأن الاستحمام أصله الاغتسال بالحميم أى الماء الحار . ثم عمموه بعد ذلك فشمل كل اغتسال بأى ماء كان . وقد اعترف الجوهرى بهذا الاستخدام نتيجة هذا التغير الدلالى وسجله بقوله : (والحميم : الماء الحار ، والحميمة مثله، وقد استحممت إذا اغتسلت به، هذا هو الأصل ، ثم صار كل اغتسال استحماماً ، بأى ماء كان[3] . ذكر أبو بكر الزبيدى[4] إن أهل الأندلس وصقلية يستعملون الاستحمام بمعنى الاغتسال دون أى تفرقة بينهما ، إلا أنه قد حكم بالخطأ على هذا الاستعمال وعدّه لحناً ، وذلك لتمسكه بالدلالة القديمة وهى الاستحمام خاص بالماء الحار ، ومن وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة فهو تغير دلالى قد جرى على سبيل تعميم الدلالة[5] .

ومثل هذا كثير من الألفاظ التى تغيرت دلالتها على وجه تعميم الخاص فصارت مترادفة فى طرائق الاستخدام اللغوى من غير مراعاة التباين التى كانت عليه ، ولا يعنينا هنا الموقف الرافض لبعض اللغويين الذين أنكروا هذا التغير الدلالى وعدّوه لحناً ، نتيجة محافظتهم الشديدة على الدلالة القديمة للكلمة

---

(١) اللسان مادة تلب جـ ١ ص ٢٣٢ .

(٢) الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها لابن السكيت ص ٢٧ تحقيق د. رمضان عبد التواب .

(٣) الصحاح مادة (حمم) جـ ٥ ص ١٩٠٥ .

(٤) لحن العوام للزبيدى ص ٢٥٦ .

(٥) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١١١ ، ١٦١ .

وهو موقف مخالف للدراسات اللغوية الحديثة التى تناولت ظاهرة لحن العامة ، لتعارضه مع مفهوم التطور اللغوى عامة ومبادئ علم الدلالة الحديث خاصة .

(٣)

وهناك نوع آخر من التغير الدلالى لحدوث الترادف ، وذلك بأن تخصص الدلالة فى الاستعمال بعد أن كانت عامة ، وهو ما يعبر عنه اللغويون بتخصيص العام أو تضييق المعنى ، وهذا النوع من التغير الدلالى يؤدى إلى حدوث الترادف فى الألفاظ أيضاً . وأمثلة ذلك تخصيص الغنم باسم الضأن واستخدامهما بمعنى، والغنم فى الأصل اسم عام يقع على الضأن والمعز جميعاً ، ولكن الاستعمال قصره بعد ذلك على الضأن خاصة، يقول ابن مكى الصقلى: (ومن ذلك الغنم ، لا يعرفونها إلاّ الضأن خاصة ، دون المعز ، وليس كذلك ، إنّما الغنم اسم للضأن والمعز جميعاً[١]) . ذكر ابن مكى الصقلى هذا فى كتابه كما يجرى بها الاستخدام اللغوى فعلاً ، ولكنه عدّها لحناً بحجة أنها بخلاف الأصل ، ووضعها فى باب (ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد)[٢] . وهذه الظاهرة فى حقيقتها هى تغير دلالى قد جرى على جهة تخصص العام . ويعزز هذا القول ماذهب إليه الدكتور مطر[٣] وعلى هذا يجوز تفسير ترادف هذه الألفاظ على أساس المجاز الذى أصبح حقيقة بسبب كثرة الاستعمال وذلك لعلاقة المشابهة بين مدلولات هذه الألفاظ التى سوغت لانتقال مجال الدلالة على سبيل الاستعارة .

ومن الألفاظ التى ترادفت بسبب التغير الدلالى على هذا الوجه ، اليقطين والقرع . إذ إن اليقطين فى اللغة هو كل شجر ينبسط على الأرض ، ولا يقوم

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢٠٩ تحقيق د. عبد العزيز مطر .

(٢) تثقيف اللسان ص ٢١٠ .

(٣) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية ص ١٦١ .

على ساق كالقرع والقثاء والبطيخ ونحو ذلك[1] إلا أن الاستعمال قد خص اليقطين بالقرع وحده دون سواه ، فأصبحت الكلمتان نتيجة هذا التخصيص الدلالى بمعنى واحد . وهذا ما يؤيده الاستخدام اللغوى كما سجل ذلك أصحاب كتب لحن العامة ، الذين أنكروا هذا التغير الدلالى كعادتهم وخطأوا الاستعمال ، لأنه جرى بخلاف الأصل[2] والغريب هنا متابعة عبد اللطيف البغدادى لهم فى تخطئة هذا الاستخدام الذى سببه تخصيص العام . إذ عده مما يضعه الناس غير موضعه، مستشهداً على ذلك بقول سعيد بن جبير القائل : (كل شئ ينبت ثم يموت عامة ، فهو يقطين)[3] ، فسلك مذهباً متشدداً فى ذلك ، وهذا لا يتفق تماماً مع قوله : هذا كله عام ، يجوز أن يخصص ، وتخصيص العام ليس غلطاً[4] لأنه ليس من الصواب أن نعتمد الكلمة فيما كانت عليه من دلالة فى الماضى ، ولا ننظر إلى ما أصبحت عليه من دلالة جديدة بحكم التغير الدلالى ، ثم نخطئ الاستخدام اللغوى العام ونقول بالتفرقة تبعاً لذلك . وكما هو واضح أن هذه التفرقة القائمة على الدلالة القديمة للكلمة تبتعد عن واقع الاستخدام اللغوى ، وذلك أن الدلالة القديمة للكلمة قد صارت شيئاً تاريخياً منسياً فى حياة الكلمة بسبب ما أصابها من تغير دلالى . إذ هجرها الاستعمال أو تناساها بل إن الاستخدام العام يجعل مثل تلك الدلالة التاريخية القديمة ولا يعنيه من الألفاظ إلا دلالتها الحالية المتداولة والمستعملة فعلاً .

---

(١) اللسان مادة (قطن) جـ ٣ ص ٣٤٥ .

(٢) تكملة اصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقى ص ١٢ ، وانظر لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١٩٦ ، ٢٨١ .

(٣) اللسان مادة قطن جـ ٣ ص ٣٤٥ .

(٤) ذيل فصيح ثعلب ص ٦ ص ٧ تعليق محمد عبد المنعم خفاجى ضمن فصيح ثعلب والشرح عليه وانظر لحن العامة والتطور اللغوى ص ٢٥٨ .

ومن ذلك أيضاً قصر دلالة الهلاك على الموت وحده ، فى العربية . والهلاك أعم وأشمل من ذلك فى الأصل ، حيث دلت المقارنات السامية على أن كلمة (هلك) تعنى الذهاب مطلقاً ، فهى فى العبرية لكل نوع من الذهاب ، فى حين تحدد معناها فى العربية فأصبح مقصوراً على نوع واحد من الذهاب إلى العالم الآخر وهو الموت[1] .

ونختتم هذه الأمثلة بالحديث عن ترادف الريحان والآسى ، فالريحان فى الأصل اسم عام يشمل كل نبت طيب الريح كالورد والنعنع والتمام[2] . ولكن الاستخدام اللغوى اللاحق خص به الآس دون سائر الرياحين ، وعلى وجه التحديد عند أهل الأندلس فى القرن الرابع الهجرى وعند أهل صقلية فى القرن الخامس الهجرى . وبهذا أصبحت الكلمتان بمعنى واحد بسبب هذا التخصيص الدلالى ، وقد حكم الزبيدى وابن مكى الصقلى بالخطأ على هذا الاستعمال وصوباه بالرجوع إلى الدلالة القديمة[3] ومما تقدم نلاحظ أنه كان ينبغى على الأقل الاعتراف بهذا فى حدود بيئتى الأندلس وصقلية اللغويتين اللتين حدث فيهما هذا التغير الدلالى واستخدم أهل الأندلس وأهل صقلية هذه الألفاظ مترادفة فى ذلك الزمن المعلوم ، كما سجله الزبيدى والصقلى . وفى اللغة العربية كثير من الألفاظ التى صارت تستعمل مترادفة نتيجة التغير الدلالى على سبيل تخصيص العام .

ولقد ذكر الجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥ هـ) أن الناس يستعملون ألفاظاً بغير ما عرفت به دون مراعاة للفروق فى استعمالها . إذ لاحظ عدة ألفاظ لا يفرق

---

(١) علم اللغة العربية ، د. محمود حجازى ص ١٤٨ ، وانظر فى اللهجات العربية ص ١٧١ .

(٢) اللسان مادة (روح) جـ ١ ص ٤٥٨ .

(٣) لحن العوام للزبيدى ص ٢٤١ ، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢٠٨ ، وينظر لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١١٠ ، ١٦١ .

الناس بينها فى الاستخدام اللغوى ، وهو يـرى فروقاً بينها قياساً إلى الاستخدام القرآنى . فيقول : (وقد يستخف الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها . ألا ترى أن اللـه تبارك وتعالى لم يذكر فى الـقرآن الجوع إلا فى موضع العقاب أو فى موضع الفقر المدقع والـعجز الظاهر . والناس لا يذكرون السّغب ويذكرون الجوع فى حال القدرة والسـلامة . وكذلك ذكر المطر ، لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا فى موضع الانتقام . والـعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث . . . والجارى على أفـواه العامة غير ذلك ، لا يتفقدون من الألفاظ ماهو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال)[1] . والذى نلاحظه فى هذا النص المهم عـدة أمور تستوجب الوقوف عنـدها منها ما يتعلـق بموقف الجاحظ نفسـه من هذه الظاهـرة اللغوية ، فـهو لم يخطئ صراحة هذه الاستـعمالات اللغويـة الدائرة فى عصره كـما فعل كثيـر من القدامى ، بل اكـتفى بتسجـيلها وتعليل أسـبابها ، فكانت ملاحـظاته اللغوية هذه وصـفية فى مجملهـا وليست معيارية أما ما يتعلق بحقيقة الفرق بين هذه الألفاظ وفى ذلك نظر بما ذهب إليه الجاحظ فـمن السهل تفـسير هذه الاستخـدامات اللغوية ومـا آلت إليه بالتـغير الدلالى ، فالفرق بين هذه الألفاظ قليـل جداً ودلالاتها متقاربة أشد التقارب ، وعندئذ يكون تعليل الجاحظ لعدم تفرقة النـاس بينها بسبب خفة اللفظ ، تعليلاً صائباً ووجيهاً إذا ماثبت الفرق بينها .

ولكن هـناك ملاحظة علـى هذا القول إذ إن كلـمة « مسغبة » لـم ترد فى القرآن الكـريم إلا مرة واحدة وذلك فى قولـه تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[2] وقد فسرت بالمجـاعة دون فرق ، يقول صاحب الكشاف فـى تفسير المسغبة التى وردت فى القرآن الكريم : (والمسغبة والمقربة ، والمتربة ، مفعلات

---

(١) البيان والتبين جـ ١ ص ٢٠ .

(٢) سورة البلد ، آية : ١٤ ؛ وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم جـ ١ ص ٣٥١ .

من سغب : إذا جاع)[1] . أما صاحب اللسان فقد ذكر أن سغب الرجل وسغب سغباً ومسغبة : جاع . والسغبة : الجوع ، وقيل : هو الجوع مع التعب . وقال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ ، أى مجاعة . وفى الحديث ما أطعمته إذ كان ساغباً ، أى جائعاً . وفى حديث آخر : أنه قدم خيبر بأصحابه وهم مسغبون ، أى جياع ، ويقال يتيم ذو مسغبة أى ذو حاجة[2] ومما تقدم يتضح أن تفرقة الجاحظ بين هذه الألفاظ جاءت من حيث نظر إليها نظرة بلاغية تتعلق بالاستعمال القرآنى وأسرار تراكيبه البيانية ولم ينظر إليها نظرة دلالية متأنية ، وأياً ما كان الأمر فإن الاستعمال غالباً لا يفرق بينها بشهادة الجاحظ .

وبتأثير التغير الدلالى نجد فى القرن الثالث الهجرى العديد من الألفاظ التى أصبحت مترادفة فى لغة ذلك العصر ، بعد أن مكن الاستخدام اللغوى لها واختفت تلك الفروق الدقيقة بين دلالاتها . فلم يعد الناس فى استخدامهم اللغوى العام يفرقون بينها ، ولا يراعون التباين فى دلالاتها ، بل إنهم أحياناً يجهلون ذلك تماماً . وهذا ما لاحظه وصرح به ابن قتيبة ت سنة ٢٧٦ هـ فى مقدمة كتابه « أدب الكاتب » وجعله من أسباب تأليفه ، فقال : (فما رأيت أحداً منهم يعرف فرق ما بين الوكع والكوع ولا الحنف من القدع ولا اللمى من اللطع ، فلما رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره ، جعلت له حظا من عنايتى وجزءاً من تأليفى[3]) . . وبهذا كشف

---

(١) الكشاف للزمخشرى جـ ٤ ص ٧٥٦ . (٢) اللسان مادة (سغب) جـ ٢ ص ٤٦٨ .

(٣) أدب الكاتب ص ٩ الوكع فى الرجل أن تميل ابهامها على الأصابع حتى يرى أصلها خارجاً ، والكوع فى الكف أن تعوج من قبل الكوع ، والكوع رأس الزند الذى يلى الإبهام ، وقيل الحنف أن يمشى الرجل على ظهر قدمه . والقدع فى الكف زيغ بينها وبين عظم الساعد وفى القدم زيغ بينها وبين عظم الساق . . . . واللمى سمرة فى الشفتين تخالطها حمرة وذلك مما يمدح به ، واللطع بياض الشفتين وذلك مما يذم به . انظر : شرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٥٤-٥٥ .

ابن قتيبة عن التغير الدلالى الذى حدث لطائفة من الألفاظ المستخدمة فى عصره ، تلك الألفاظ التى صارت تستعمل بمعنى واحد وامحت الفروق بينها وذلك نتيجة لهذا التغير الدلالى ، وأنها لفائدة عظيمة تلك التى نجدها فى تسجيل ابن قتيبة للألفاظ التى تناولها فى كتاب أدب الكاتب ، وسجل الاستخدام اللغوى الذى ساد فى عصره بعد أن تغيرت دلالة هذه الألفاظ بحسب معانيها التى استخدمت فى عصره وكما يجرى بها الاستعمال فعلاً ، وليس بحسب معانيها النقلية والمروية[1] . وهناك ملاحظة بهذا الخصوص ، فابن قتيبة لم يسلم بهذا التغير الدلالى وذهب إلى استنكاره وتخطئة استعماله ، وأرجع ذلك إلى انحطاط المستوى العام للثقافة اللغوية آنذاك . وهذا عنده ما ينبغى تجنبه والتنبيه عليه . ومن أجل ذلك راح يصوب هذه الألفاظ التى تغيرت دلالاتها بالرجوع إلى معانيها القديمة كما وردت عند الأقدمين ، وهو فى ذلك يحذر من أي معنى جديد عندما يراه مخالفاً لمَا كانت عليه الكلمة من دلالة سابقة . وقد عقد لهذا الغرض باباً خاصاً سماه : (باب معرفة ما يضعه الناس فى غير موضعه) وهو الباب الأول من كتاب المعرفة الذى احتواه (أدب الكاتب)[2] ونجد فى هذا الباب مجموعة كبيرة من الألفاظ التى يستعملها الناس بمعنى واحد كما نص على ذلك ابن قتيبة ، وهو يُخَطِّئ هذا . ويقول بالفروق بينها من أجل تصويبها ومراعاة الصحة اللغوية فى استعمالها . ومن هذه الألفاظ التى ترادفت بسبب التغير الدلالى وخَطَّأها ابن قتيبة معولاً على الاستعمال القديم ، لفظة الطرب ، فقد استعملها الناس فى الفرح دون الجزع ، ولكن ابن قتيبة يذهب إلى أن الطرب خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع . ويستشهد على ذلك بقول النابغة الجعدى :

---

(١) انظر : العربية ، يوهان فك ص ١٣٢ .

(٢) أدب الكاتب ص ٢١ .

وأرانى طربا فى أثرهم طرب الواله أو كالمختبل[1]

وهذا صحيح بالنظر إلى الأصل أو بالنسبة إلى ذلك الاستخدام اللغوى القديم ، إلاّ أنّ الاستخدام اللغوى - فى عصر ابن قتيبة - اللاحق قد خص الطرب بالفرح وحده ، وجرى بهما مترادفين ، وتخصيص المعنى من أنواع التغير الدلالى كما هو معلوم .

ومن ذلك الخلف والكذب . . يكاد الناس لا يفرقون بينهما فى الاستخدام اللغوى على حين ابن قتيبة على التفرقة بينهما ، فيجعل الكذب للماضى والخلف للمستقبل[2] . وقد عقب ابن السِّيد البطليوسى[3] بأنّ الكذب قد جاء مستعملاً فى المستقبل فى قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾[4] ولم - يقيد الراغب الأصفهانى الخلف بزمن معين . وأما الكذب فقد ذكر ما يخالف رأى ابن قتيبة حيث قال : (الصدق والكذب أصلهما فى القول ماضياً كان أو مستقبلاً وعدا كان أو غيره)[5] وفى اللسان لم يرد هذا القول فى التفرقة بينهما[6] .

ويضع الناس الحشمة موضع الاستحياء ، ولا يرى ابن قتيبة ذلك صواباً ، لأنها بمعنى الغضب كما حكى عن بعض فصحاء العرب . واستعمال الحشمة بمعنى الاستيحاء أو الحياء قديم ، بدلالة إنكار الأصمعى له ، كما ذكر ابن قتيبة الذى تابعه فى ذلك[7] .

---

(١) أدب الكاتب ص ٢٢-٢٣ ، وانظر ديوان النابغة الجعدى ص ٩٣ وفيه « فأرانى » .

(٢) أدب الكاتب ص ٣٣ .

(٣) الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب للبطليوسى ص ١١٣ .

(٤) سورة هود : آية ٦٥ .

(٥) المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى : ص ١٥٦ ، ص ٢٧٨ .

(٦) اللسان مادة (كذب) جـ ٢ ص ٧٠٤ .

(٧) أدب الكاتب ص ٢٣ .

وعقّب الجواليقى على هذا الرأى بقوله: (الحشمة فى اللغة لها موضعان ، أحدهما الغضب والآخر الحياء . وقيل للمبرد : الحشمة ، الغضب والحشمة الحياء ، مامعنى ذلك ؟ فقال : الغضب والحياء كلاهما نقصان يلحق النفس ، فكان مخرجهما واحداً)[1] كما ذكر البطليوسى فى رده أن الحشمة تكون بمعنى الاستحياء . وقد استعمل المتنبى الاحتشام بمعنى الاستحياء وذلك أحد مارد عليه من شعره ، فقال :

ضيف ألم براسى غير محتشم والسيف أحسن فعلاً منه باللمم[2]

والحمد والشكر من الألفاظ المتقاربة فى المعنى ، وبسبب هذا التقارب ، اندمجت دلالتهما حتى صارت واحدة ، ولم يعد الناس يتلمسون الفرق بينهما فى زمن ابن قتيبة وفى زمن أبى هلال العسكرى . فقد جرى الاستعمال بهما مترادفين واختفى ذلك الفرق الدقيق بين معنيهما نتيجة تعميم الدلالة ، والحمد فى الأصل أعم من الشكر . وابن قتيبة يلاحظ هذا الاستخدام اللغوى فى عصره ويحكم عليه بالخطأ حيث يقول : ومن ذلك الحمد والشكر لا يكاد الناس يفرقون بينهما ، فالحمد الثناء على الرجل بما فيه من حسن ، تقول : حمدت الرجل إذا أثنيت عليه بكرم أو حسب أو شجاعة وأشباه ذلك ، والشكر له : الثناء عليه بمعروف أو لا كما وقد يوضع الحمد موضع الشكر ، فيقال : حمدته على معروفه عندى كما يقال شكرت له ، ولا يوضع الشكر موضع الحمد ، فيقال شكرت له على شجاعته)[3] . أما أبو هلال العسكرى فقد وَضّح الفرق بين اللفظتين وأسهب فى شرحه فى التفريق بين معنيهما . فهو تارة يرجع الفرق إلى أصل الكلمة فى اللغة وتارة يفرق بينهما من منطلق علم الكلام ،

---

(١) شرح أدب الكاتب للجواليقى : ص ١٢٣ .

(٢) الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ص ١٠٨ ص١٠٩ و، انظر ديوان المتنبى بشرح العكبرى جـ٤ ص٣٤.

(٣) أدب الكاتب ص ٣٧ .

وثالثة يفرق بينهما تبعاً للفقه والحكمة والشرع . وأيضاً يتناول الفرق بين اللفظتين من جهة البلاغة[1] . وفى هذا التناول لا يكاد الباحث يقف على أى تفرقة لغوية واضحة فيها ، بل يكاد لا يفهمها إلا بجد ومشقة .

ومما تقدم يتضح إلى أى مدى تكلف القائلين بالفروق اللغوية وعدم اتفاقهم على فرق بعينه ، مع إغفالهم مسألة تطور دلالة الألفاظ . فهم يلتمسون شتى الوسائل ، وإن كانت بعيدة عن اللغة - وذلك من أجل القول بالتباين بين الألفاظ التى أصبحت تستخدم بمعنى واحد فى مستوى الاستخدام اللغوى نتيجة تغيرها الدلالى .

وهكذا يمضى ابن قتيبة فى ملاحظة هذه الظاهرة ، فيعترف صراحة بأن الاستخدام اللغوى فى عصره لم يعد يفرق بين : الظل والفى ، وبين الآل والسراب ، وبين العثرة والذربة ، وبين الفقير والمسكين ، والخائن والسارق ، والبخيل واللئيم ، وبين الملة والخبزة ، وبين الفاقرة والداهية ، وبين المزادة والراوية[2]، وإلى غير ذلك من الألفاظ التى صارت متساوية من حيث الدلالة ، ولم يعد الناس يتبينون فروقاً بينها ولا يراعون ذلك التباين فى معانيها . وابن قتيبة يتحدث فى كتابه أدب الكتاب عن مثل هذا ويلاحظه ، وينص عليه ، وتلك الفروق الدقيقة بين هذه الألفاظ نجد ابن قتيبة مهتماً بها أشد الاهتمام متخذاً من الدلالة القديمة لهذه الألفاظ معياراً وحيداً للصحة اللغوية . . . فأنكر أى تغير يحدث بخلاف ذلك بل عدّه لحناً ، وقد يلتمس فروقاً غير لغوية ، أو مما ليس موضع اتفاق لدى اللغويين ، كما فى تفرقته بين الفقير والمسكين[3] ،

(١) الفروق فى اللغة ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) هذه المسألة قد اختلف فيها أهل اللغة كثيراً وتنازعوا حول تحديد الفرق الدقيق بين اللفظتين حتى نقض أحدهما قول الآخر ، فمذهب الأصمعى ومن وافقه أن المسكين أحسن حالاً من الفقير . وقد ذكر ابن قتيبة أن الفقير الذى له البلغة من العيش والمسكين الذى لاشئ له ، فغلطه الثعالبى وجعل العكس =

فهى ربما تكـون صحيحة فى نظر بعـض الفقهاء ولا تصح عنـد آخرين من أهل اللغة .

ومهما يكن موقف ابن قتيبة من هذه الظاهرة إلا أنه أفادنا كثيراً فى الوقوف على تغـير المعانى لعدد كـبير من الألفاظ فى الـقرن الثالث الهجـرى ، وبفضل ذكره لدلالة اللفظة المستخدمة فى عصـره ودلالتها القديمة أو الأصلية على سبيل المقارنة ، تتم معرفتنا للتغير الدلالى الذى طرأ على هذه الألفاظ . وبهذا يكون من السهولة أن نقف على السبب فـى ترادف هذه الألفاظ المتقاربة فى المعنى ألا وهو التغيـر الدلالى بمختلف أنواعـه . . فأثر التغير الدلالـى واضح فى تداخل معانى هذه الألفاظ ، وبذلك اختفت تلك الفروق التى كانت عليها دلالات هذه الألفاظ .

لقد لاحظ الـلغويون تشدد ابـن قتيبة فى موقـفه اللغوى حول طـائفة من المسائل الـلغوية التى ذكـرها فى كتابه وجـعلها من باب الـلحن ، متبعـاً طريقة الأصمـعى فى هذا المـنحى المـتشدد ، كمـا أثبت هـذا شارح كتـابه ابن السـيد البطليوسى[1] . وكذلك رد عـليه الجواليـقى الذى شرح كـتابه أيضاً فـى بعض المسائل[2] . وأشار إلـى ذلك من المحدثـين الدكتور عـبد العزيـز مطر ، فقـد أحصى اثنين وثلاثين لفظاً تغير مجال استعمالها عما ورد عن العرب ، وكان ابن قتيبة قد جعـلها من باب اللحن فى المعانى وذكر معـانيها الأصلية[3] . وكذلك يوهان فك الذى رأى فى ابن قتيبة ممثلاً عن مبـدأ تنقية اللغة العربية المتشددة ،

= هو الصحيح ، وجوز أن يكون الفقير مثل المسكـين دونه فى القدرة على البلغة . ومن اللغويين من سـوى بينهما . انظر تفصيل ذلك فى أدب الكاتب : ٣٥ وفقه اللغة للثعالبى : ٨٥ واللسان مادة (فقر) جـ ٢ ص ٦٠ وإصلاح المنطق ص ٣٢٦ ، وشرح أدب الكاتب الجواليقى ص ١٤٣ .

(١) الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ص ١٠٦ .

(٢) شرح أدب الكاتب ص ١٢٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٦٣ .

وأشار إلى متابعته للأصمعى بما عرف عنه من تشدد . كما لاحظ أن القواعد التى فرضها لمراعاة صحة اللغة وسلامتها لم يؤدها معاصروه على وجه الدقة ، بل هو نفسه قد اصطدم أحياناً بقواعده ، وحتى الشعر الرفيع فى عصره لم يف بقواعد مبدأ تنقية اللغة[1] .

والمجاز بنوعيه طريق واسع من طرق التغير الدلالى ، وهو من العوامل المهمة التى يتم بها انتقال مجال الدلالة . حيث تنتقل دلالة الكلمة من مجال إلى آخر بطرق أبرزها الاستعارة ، أى المجاز القائم على علاقة المشابهة ، والمجاز المرسل وهو الذى تكون علاقته غير المشابهة ، كالسببية والزمانية والمكانية والمجاورة وباعتبار ما كان وما سيكون وغير ذلك من علاقات المجاز المرسل وفى ضوء المجاز يمكن أن نفسر الكثير من ترادف الألفاظ .

(٤)

لاحظ علماء اللغة أن قضية المجاز وارتباطها بالحقيقة إنما هى مسألة نسبية متغيرة ، وذلك أن الحقيقة والمجاز كثيراً ما يتبادلان هذه الصفة ، فهما فى حركة دائبة وانتقال مستمر . فما كان حقيقة قد يصير مجازاً ، وما كان مجازاً قد يصير حقيقة ، ومقياس ذلك هو الاستعمال والعرف اللغوى . وقد بين ابن جنى انتقال المجاز إلى الحقيقة ، ونص على أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة[2] على الرغم من تعريفه لها فى مكان آخر من كتابه بحسب الوضع فى اللغة[3] . كما نقل السيوطى عن اللغويين قولهم : (إن الحقيقة قد تصير مجازاً وبالعكس فالحقيقة متى قل استعمالها صارت مجازاً عرفاً ، والمجاز متى كثر استعماله صار حقيقة عرفا[4]) .

---

(١) العربية يوهان فك ص ١٣٢ ، ١٣٥ .

(٢) الخصائص ابن جنى جـ ٢ ص ٤٤٧ ومابعدها .

(٣) الخصائص جـ ٢ ص ٤٤٢ .

(٤) المزهر جـ ١ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

وتختلف نظرة علم اللغة الحديث إلى قضية الحقيقة والمجاز عن النظرة اللغوية عند القدماء ، فتصنيف الدلالات إلى دلالة حقيقية ودلالة مجازية يعكس تصوراً استاتيكياً (ثابتاً) للغة ، وكأن اللغة قد حددت معنى حقيقياً ثابتاً لكل لفظ من الألفاظ إن خرج عنه المعنى كان مجازاً . فكيف نعلم أصل الوضع ؟ وكيف نحدد المعنى الأصلى الأول لكلمة ما ؟ واللغة لم تصل إلينا فى طور نشأتها ، بل بعد آلاف السنين من التداول الشفوى ، وهل لنا أن نتحدث عن أصل الوضع عند دراستنا لكلمة عربية دون أن نبحث الكلمة فى اللغات السامية مستخرجين الصيغة السامية[1] .

ويرى فندريس أن المجاز وإن كان هو السبب فى خلق العديد من المعانى للفظة الواحدة فى اللغة ، إلا أنه سريعاً ما ينسى ، ويصبح المعنى الجديد الذى دخل اللفظ عن طريق المجاز لايقل فى حقيقته عن المعنى الأول الذى كان له . ونحن إذا أردنا أن نحدد معنى الكلمة أو معانيها ، فعلينا أن ننظر إلى استعمالاتها كما هى اليوم لا إلى تاريخها[2] . ويقول فندريس : (فى التسليم بأن للكلمات معنى أساسياً ومعانى ثانوية صادرة عن الأصل إثارة لمسألة وجهة النظر التاريخية ، ووجهة النظر التاريخية تلك لا قيمة لها هنا[3]) .

ومن الباحثين المحدثين من يرى أن شرط المجاز ، هو أن يثير عند سماعه دهشة أو غرابة . وقد جعلوا هذا مقياساً للفصل بين ماهو حقيقة وبين ماهو مجاز وتبعاً لهذا ، فليس من المجاز عند هؤلاء ، تلك الأساليب التى تنوسيت فيها الناحية المجازية وأصبحت من الشيوع والدوران بحيث لا تثير فى الذهن دهشة أو غرابة كما فى طلعت الشمس وركب المخاطر[4] . ففصل ما بين

(١) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة : ص ٨٥ وانظر علم اللغة العربية ص .

(٢) اللغة ص ٢٢٨ .

(٣) اللغة ص ٢٢٩ ، وانظر دور الكلمة فى اللغة : ستيفن أولمان ص ١١٣ .

(٤) فى اللهجات العربية ص ١٨١ ، ١٨٢ .

الحقيقة والمجاز فى دلالة مثل هذه الألفاظ هو شعور الناس ، وذلك أن إطلاق اللفظ هو تسمية غير مباشرة أو نوع من التشبيه أو المجاز لمناسبة بينهما[1] وعلى الرغم من أهمية نظرة المحدثين إلى الحقيقة والمجاز ، فقد وافقوا القدامى فى مسألة انتقال المجاز إلى الحقيقة . يقول الدكتور إبراهيم أنيس : وحين تمر الأيام على تلك المجازات ويكثر استعمالها ، لا تلبث أن تنسى الناحية المجازية فيها ، وتصبح معانيها حقيقية[2] . ويقول الدكتور محمد مبارك : إن استعمال اللفظ بالمعنى الجديد يكون فى بادئ الأمر عن طريق المجاز ولكنه بعد كثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس تذهب عنه هذه الصفة وتصبح دلالته على مدلوله الجديد دلالة حقيقية لا مجازية[3] .

ومما تقدم يتضح أنه ليس ثمة حد فاصل واضح كل الوضوح بين الحقيقة والمجاز ، ذلك أن هذه المسألة ذات طبيعة متغيرة ولهذا كثر الخلط بينهما . ولو تصفحنا المعاجم العربية لوجدنا أنها كثيراً ما تخلط بينهما ولا تنص على ذلك فى معظم الأحوال . بل إنها لم تعن بهذه الناحية لأنها لم تتبع الألفاظ تتبعاً تاريخياً بحسب تطورها من الحقيقة إلى المجاز ، هذا إذا استثنينا الزمخشرى الذى حاول فى معجمه (أساس البلاغة) أن يصنف الدلالات على أساس الحقيقة والمجاز وأن يعنى بالتفرقة بين المعانى الحقيقية والمعانى المجازية للكلمة وبدأ بالحقيقى منها ، فوقع فى عدة مآخذ بإرجاعه المعانى الحسية إلى المعنوية والصحيح هو العكس . كما عد المجاز حقيقة فى بعض الألفاظ ، ومن هذا اعتباره الكتابة بمعنى النسخ حقيقة وبمعنى الخرز مجازاً والصواب العكس . وقد اعترض على هذا المنهج فى التفرقة بأنه نظر إلى المعانى الحقيقية والمعانى

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ص ٢٢١ .

(٢) فى اللهجات العربية ص١٨١ ، ١٨٢ .

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٢١ ، وانظر دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٧-١٧٨ .

المجازية على أنها ثـابتة ، مع أن الحقيقة والمجاز كثيراً ما يـتبادلان مراكزهما ، وهما فى حركة دائبة وانتقال مستمر[1] .

وبالإضافة لما تقدم نجد أن الباحث اللـغوى الحديث ، يلاقى قدراً غير يسير من الصعوبة فى الكشف عن الحقيقة والمجاز فى الألفاظ ، ومن ثَمَّ كثرة الخلط بينهـما . وتتمثل هذه الـصعوبة فى قول الدكـتور إبراهيم السامـرائى : (ولكن النظر فى المعجم العربى القديم لا يبصر بـهذه العلاقة بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى الذى انتـهت إليه المادة وخلصت لـه . وعلى هذا فإن المعنى الحـقيقى صار من قبيل المواد المهجورة لعدم الحاجة إلى استعماله)[2] هذا ما يؤكد صعوبة الفصل بين الحقيقة والمجاز ومن ثم كثرة الخلط بينهما .

والذى يهمـنا فى هذا البحث هو كـون المجاز سبباً من أسبـاب الترادف فى كثير مـن الألفاظ وذلك فى ضوء انـتقال المجاز إلى الحقـيقة وصعوبة الـتفريق بينهما لأن البحـث فى الأصول التاريخية لكثير من الألفـاظ المترادفة ، يبين أنها فى حقيقتها لم تكن فى أغلب الأحيان أسماء أصيلة للشئ ، وإنما أطلقت عليه وسمى بها عن طريق المجاز . . . ولابد هنا من تفصيل القول فى هذا .

إن كثيراً من المـسميات فى اللغة غـالباً ما يعبر بأسـماء مختلفة علـى سبيل المجاز وذلـك لأسباب اجتـماعية كـثيرة كـالعادات والتـقاليد والآداب وكـذلك لاعتبارات نفسيـة متنوعة كالتشاؤم والتفاؤل والحـياء والخوف والحب وغير ذلك من العوامـل التى تؤدى إلى تسميـة الشئ تسمية مـجازية بدلاً من التعبـير عنه باسمه الحـقيقى الصريح . وقد تـكون الخرافة من تلك الأسبـاب ، خاصة فى تلك المجتمعات الـتى يسودها الاعتقاد بأن ذكر الشئ باسـمه الصريح يؤدى إلى حضوره فيتحاشى الناس التلفظ بالكلمات الدالة على الأشياء المخيفة مستعيضين

(١) البحث اللغوى عند العرب د. أحمد مختار عمر ص ١٦٠ .

(٢) التطور اللغوى التاريخى د. إبراهيم السامرائى ص ٣٧ .

عنها بالكنايات[1] . وكثيراً ما يقع لدى المتوحشين أن يكون لبعض الألفاظ طابع السرية والخفاء يمنع بعض الأفراد من استعمالها . وليس هذا الأمر مقصوراً على الأقوام البدائية ، فأننا نجد فى تاريخ أكثر اللغات مدنية هناك حوادث من هذا القبيل لا تقل صرامة عما عند الأمم المتوحشة [2] . وتعرف هذه الظاهرة لدى المحدثين بتحريم المفردات « Taboo » وقد بيّن بعض علماء اللغة المحدثين دور الكناية والاستعارة فى تجديد المفردات وكثرتها وتنوعها للتعبير عن الشيء بسبب هذا التحريم . فالكناية ليست إلاّ صورة متحضرة مما يسمى تحريم المفردات ، وإن أوضح إشارة للدلالة على التحريم الذى أصاب بعض الأفكار أو بعض الأشياء هو وجود الاستعارات ، كما يقول فندريس [3] .

ومهما يكن السبب الذى يكمن خلف التسمية المجازية والظرف اللغوى الخاص الذى استخدمت فيه أول مرة ، ومهما تكن الأسباب والاعتبارات المتباينة الى أدت إلى تسمية الشيء بأسماء مختلفة وإطلاق العديد عليه من الألفاظ على سبيل المجاز . فإنه بمرور الوقت يخلف الكثير من الأسماء المختلفة للشيء الواحد . إذ إن هذه الأسماء المجازية ، لطول العهد بها ولكثرة استخدامها وشيوعها ، تنسى فيها الناحية المجازية ، ثم تصبح دالة على المسمى دلالة حقيقية لا مجازية ، بل إن دلالتها عليها أقرب إلى الذهن من دلالتها الأصلية لشيوع المعنى الجديد وانتشاره بعد طول العهد بهذا الاستعمال [4] . وهكذا يصبح فى آخر الأمر العديد من الأسماء المترادفة للمسمى الواحد . ولهذا كان المجاز سببًا مهمًا من أسباب ترادف الألفاظ .

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، وانظر دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس ص ١٢٢ .

(٢) دور ا لكلمة فى اللغة ص ١٧٤ ، وانظر اللغة لفندريس ص ٢٨١ .

(٣) اللغة ص ٢٨٠ - ٢٨٢ ، وانظر : علم اللغة العربية د. حجازى ص ١٥ - ١٦ .

(٤) فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٢١ .

وهذا ما عبر عنه بعض المحدثين «بالمجازات المنسية» [1] ويبدو أن هذا التعبير غير دقيق لأن المجاز نفسه ليس سببًا للترادف ما لم يتحول إلى حقيقة بفعل الاستعمال ، ولأن انتقال المجاز إلى الحقيقة هو السبب المباشر فى حدوث الترادف ، وإن كان باستطاعة الباحث أحيانًا أن يكشف التسمية المجازية ويميزها من التسمية الحقيقية . إذ لاقيمة هنا للصفة المجازية فى الألفاظ سواء أكانت معروفة أم مجهولة . فتلك مسألة تاريخية ، والمستعمل للغة لايعنيه استخدام هذه الألفاظ مجازًا أم حقيقة بقدر ما تعنيه دلالتها الحالية .

ولاشك أن الاستعمال غالبًا مايجهل التفرقة بين الحقيقة والمجاز فى كثير من ألفاظ اللغة . وذلك ماذهب إليه فندريس فى تأكيده أن المعنى الجديد للكلمة الذى اكتسبته عن طريق الاستعارة قد أبعدها عن معناها الأصلى القديم ، وهذه الاستعارة مسألة تاريخية فى حياة الألفاظ ، لايقصدها المتكلم فى استعماله للألفاظ بمعناها الجديد . وقد مثّل فندريس لهذا الأمر بقوله : (قد يعترض معترض فيقول بأنه قد مرت لحظة كان يحس خلالها بأن كلمة (ريشة) استعارة ولكن هذه اللحظة لم تظل ، فأية كلمة فى اللغة الجارية ليس لها إلاّ معنى واحد فى الوقت الواحد . إذ لما كانت ريشة الأوزة تستعمل فى الكتابة ، كان الذى قال «أخذت ريشتى لأكتب كلمة» قد استعمل كلمة ريشة بمعنى أداة للكتابة ولم يقصد استعمال استعارة ، وسامعه لم يقدر غير هذا التقدير) [2] .
وهذا ما يؤكد أن التسمية المجازية لاتقل أهمية عن التسمية الحقيقية من حيث الدلالة على الشىء . . . . على أنه لايجوز اعتبار كل مجاز مسببًا للترادف على وجه الإطلاق فقد يعترض على هذا القول بأن من شروط الترادف لايكون

---

(١) اللغة ، فندريس ص ٢٢٩ .

(٢) اللغة ، فندريس ص ٢٢٩ .

مجازاً . وللجواب على هذا القول أن ذلك مقيد بما قدمنا من صيرورة المجاز حقيقة واختفاء الناحية المجازية فى التسمية تمامًا ، أو أننا نجهل أن هذا الاسم مجاز فى الشىء وذاك حقيقة فيه . فالاسم الذى كان يدل على مسماه مجازاً ثم يشاع استعماله حتى صار دالاً عليه دلالة اسمه الحقيقى الصريح هو الذى نعنيه هنا سببًا للترادف فما دامت مثل هذه الألفاظ قد أصبحت تدل على شىء واحد دلالة مباشرة ، دون أن نلمح فيها أى أثر مجازى ، فلا مانع حينئذ ، فى مثل هذه الحالة من التسليم بترادفها . وعلى أساس المجاز الذى صار حقيقة ، نفسر الكثير من الألفاظ المترادفة ، فإن التأمل فى طائفة كبيرة من المترادفات والتحقيق فيها من الناحية التاريخية ، يبين لنا بوضوح أنها فى حقيقتها ، ليست اسمًا أصيلاً للشىء ، وإنما أطلقت عليه مجازاً أول الأمر ، ولما كان كثير من هذه الأسماء المجازية قد استقر مجازه مكان حقيقته فى أذهان الناس بعد أن مكّن الاستعمال له فقد أصبحت تدل على الشىء دلالة مباشرة حقيقية كدلالة اسمه الأصيل ، وبذلك صارت مترادفة . ومن أمثلة ذلك ترادف الوغى والحرب «والوغى فى الأصل اختلاط الأصوات فى الحرب ، ثم كثر ذلك فصارت الحرب وغى» بنص ابن دريد [1] . وتسمية الحرب وغى هى من المجاز المرسل لعلاقة المسبب ، وذلك لأن الحرب مسببة لاختلاط الأصوات وعن طريق المجاز المرسل أيضًا نفسر ترادف الرواية والمزادة . إذ إن «الراوية هو البعير أوالحمار الذى يستقى عليه الماء» ، «والمزادة هى الوعاء الذى يكون فيه الماء [2] وبسبب المجاورة فى المكان انتقل معنى الرواية من الدابة التى يستقى عليها إلى المزادة . فصارت الكلمتان بمعنى واحد . وغنى عن البيان أن المجاورة

---

(١) الجمهرة لابن دريد جـ٣ ص ٤٣٢ .

(٢) اللسان مادة (روى) جـ١ ص ٣٤٧ .

هى إحدى علاقات المجاز المرسل ، والعرب تسمى الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب على حد تعبير ابن قتيبة [1] . وعلى هذا النحو نفسر قول ابن دريد : (والراوية : البعير الذى يستقى عليه ثم صارت المزادة راوية) [2] . ويبدو أن تسمية المزادة راوية قديم ، وذلك بدلالة ملاحظة ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) لهذا الاستعمال والحكم عليه بالخطأ لأنه بخلاف الأصل ، جاعلاً إياه من باب مايضعه الناس فى غير موضعه ، حيث يقول : (وتقول : هى المزادة ، للتى يستقى فيها الماء ولاتقل راوية ، إنما الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى يحمل عليه الماء) [3] كما لاحظ ابن قتيبة (ت٢٧٦ هـ) أن الناس يستعملون الراوية بمعنى المزادة ، إلا أنه لم يقل بتخطئته . وقد فسره بقوله : (وقولهم للمزادة راوية ، والراوية البعير الذى يستقى عليه الماء ، فسمى الوعاء راوية باسم البعير الذى يحمله) [4] ، وقد صوبه أبو بكر الزبيدى (ت٣٧٩هـ) على وجه تسمية الشيء بما قرب منه وماكان من سببه [5] . كذلك جوزه الجوهرى (ت٣٩٣هـ) على سبيل الاستعارة بقوله (والعامة تسمى المزادة : راوية [6] وذلك جائز على سبيل الاستعارة . وذلك مذهب ابن السكيت فى القول بالتخطئة ، على الرغم من اعترافه بأن الناس يسمون المزادة راوية [7] .

---

(١) أدب الكاتب ص ٢١ .

(٢) الجمهرة جـ٣ ص ٤٣٣ .

(٣) اصلاح المنطق ، ابن السكيت ص ٣٣١ .

(٤) أدب الكاتب ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٥) لحن العوام للزبيدى ص ٢٣٥ ، ٢٣٧ .

(٦) الصحاح مادة (روى) جـ٦ ص ٢٣٦٤ .

(٧) تقويم اللسان ص ١٣٢ ..

إن هذا التبـاين فى المواقف المتمثـل بالجواز والإنكار إزاء استعـمال الراوية مرادفة للمزادة بسبب (التغير) الـدلالى ، إنما هو ناتج عن اختلاف اللغويين فى مقيـاس الصواب اللـغوى من حيث الـتوسع والأخذ بالمـعنى الجديـد أو رفضه والمحافظة على المعنى القديم ومهما يـكن موقف المنكرين المتشدد ، فلاشك أن فى إطلاق الراوية على المزادة مجازاً مرسلاً وهو أشهر من أن يستدل عليه . . . وهذا ما تؤكـده الدراسات اللغويـة الحديثة [1] ومن المعلوم أن المجاز المـرسل صورة من صور التغير الدلالى الواضحة .

(٥)

لعل من الأمثلـة الواضحة على حدوث الترادف بسـبب المجاز ما نجده فى ترادف الألفاظ الـكثيرة على الـداهية [2] وقد تنـاولنا بالـدراسة جملـة من هذه الألفاظ لتكون مثـالاً نبين فيه ما للمجاز من أثر كبيـر فى ترادف الألفاظ . فلو تأملنا هذه الألفاظ الـكثيرة التى عدت مرادفات للداهية لتبين لـنا أن أغلبها ليس بالأسماء الأصلية للـداهية ، وإنما استعيرة للدلالة عليها لمناسبة ما . فقد أطلق على الداهية الكثير من الأسماء المختلفـة على سبيل المجاز ، وكنى عنها بالعديد من الألفاظ لأغراض مـختلفة ووجوه متفاوتة ، بـدلاً من التعبير عنهـا باسمها الحقيقى الـصريح . ولمّا كثر استعمال تـلك الأسماء المجازية فى معـنى الداهية وطال العهد بها ، اختفت معانيها الأصلية أو كادت تجهل ، فانتقلت إلى الدلالة علـى الداهية حتـى صارت حقيقيـة فيها ، لا يلحـظ أى أثر للمجاز فـيها . فمـن أسماء الداهية التى ترادفت علـى هذا النحو مثلاً : «النيّرب» التى أصلها

---

(١) لحن العامة فى ضوء ا لدراسات اللغوية ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٢) فقه اللغة وسر العربية للثعالبى ، فصل الدواهى ص ٣٠٩ ، والمخصص لابن سيده جـ١٢ ص ١٣٦ - ١٤٧ .

النميمة . يقول ابن دريد : «رجل ذونيرب ، أى ذو نميمة وأصله فيما يزعم بعض أهل اللغة من النرب ، والياء زائدة ، وربما سميت الداهية نيربا» [1] .

وجاء فى اللسان : النيرب هو الشر والنميمة ، ونيرب الرجل : سعى ونم ، ورجل نيرب وذونيرب أى ذو شر ونميمة ، وامرأة نيربة ، والنيربة النميمة [2] وفى ضوء العلاقة بين المدلولين يمكن أن نفسر تسمية الداهية نيربًا بالمجاز المرسل الذى علاقته السببية ، وذلك باعتبار النميمة سببًا للداهية . ومن مرادفات الداهية : أم حبوكر أو حبوكرى أو حبوكران . وتلقى منها أم فيقال وقع فى حبوكر . ويقال جاء فلان بأم حبوكرى أى الداهية (وأصله الرّملة التى يضلّ فيها ، ثم صرفت إلى الدواهى) على حد قول ابن السكيت [3] . وهذا الترادف يمكن تفسيره أيضًا بالمجاز المرسل للعلاقة السببية بين الدلالتين وذلك باعتبار العلاقة المكانية بين الدلالتين وهنا يتضح تأثير التغير الدلالى فى هذه المترادفات .

ومن أسماء الداهية : «الفاقرة» يقال : عمل به الفاقرة أى الداهية . وقد جاءت فى قوله تعالى : ﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [4] . قال أبو اسحق فى معناها : «توقن أن يفعل بها داهية من العذاب ونحو ذلك» وأصل «الفاقرة من الفقر وهو الوسم الذى يفقر الأنف» ، وهى إذلال البعير وترويضه من قولهم : «قد فقرت أنف البعير أفقره ، إذا حززته بحديد أو مروة ثم وضعت على موضع الحزّ الجرير وعليه وتر ملوىّ لتذله به وتروضه . ومنه قيل : عمل

---

(١) الجمهرة : جـ١ ص ٢٧٧ ، والمزهر جـ١ ص ٤٣٢ .

(٢) اللسان مادة (نيرب) جـ٣ ص ٧٥٥ .

(٣) المخصص : جـ١٢ ص ١٤٤ ، واللسان مادة (خبكر) جـ١ ص ١٦٢ ، وجمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى جـ١ ص ٤٧ .

(٤) سورة القيامة : آية ٢٥ .

به الفاقرة ، بمعنى الداهية [1] ومما تقدم نجد أن دلالة الكلمة انتقلت من المجال المادى إلى المجال المعنوى لوجود علاقة بين الدلالتين وهى «الحز» وواضح أن فى تسمية الداهية فاقرة مجازاً علاقته المشابهة ، أى أنهم شبهوا الداهية بالفاقرة التى تعمل فى أنف البعير . ومن أسمائها : «عرق القربة» يقال لقى منه عرق القربة أى أمراً شديداً [2] .

ولأهل اللغة آراء مختلفة بشأن هذه التسمية والأصل فيها . قال الكسائى عرق ا لقربة أى يقول نصبت لك وتكلفت وتعبت حتى عرقت كعرق القربة ، وعرقها سيلان مائها . وقال أبو عبيدة : تكلفت إليك مالا يبلغه أحد حتى تجشمت مالا يكون لأن القربة لاتعرق . وقال الأصمعى عرق القربة معناها الشدة ولا أدرى ما أصله . وقيل أراد أنى قصدتك وسافرت إليك واحتجت إلى عرق القربة وهو ماؤها . وقيل : لقيت منه عرق القربة أى شدة ومشقة ، معناه أن القربة إذا عرقت وهى مدهونة خبث ريحها . وقال ابن الأعرابى : كلفت إليك عرق القربة وعلق القربة ، فأما عرقها فعرقك بها عن جهد حملها ، وذلك لأن أشد الأعمال عندهم السقى . وقال الجوهرى فيها : العرق إنما هو للرجل لا للقربة ، وأصله أن القرب إنما تحملها الأماء الزوافر ومن لامعين له ، وربما افتقر الرجل الكريم واحتاج إلى حملها بنفسه فيعرف لما يلحقه من المشقة والحياء من الناس ، فيقال : تجشمت لك عرق القربة . وقيل غير ذلك [3] وأيًا كان السبب فى هذه التسمية فهى ليست حقيقية وذلك بدلالة ماجاء فى اللسان من أن العرق هو ماجرى من أصول الشعر من ماء الجلد ، هو

---

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٥١ .

(٢) اللسان مادة (فقر) جـ٢ ص ٦٤٢ .

(٣) اللسان مادة (عرق) جـ٣ ص ٢٤ ، وينظر مجمع الأمثال للميدانى جـ١ ص ١٤٧ .

فى الحيوان أصل وفيما سواه مستعار [1] . ومن أسمائها : «الصل» وأصله الحية التى تقتل من ساعتها ، وقيل الحية التى لاتنفع فيها الرّقية [2] .

وعلى هذا تكون تسمية الداهية بالصل مجازاً علاقته المشابهة ومن أسمائها «ابنة الجبل» يقال : صمى ابنة الجبل ، أى اخرسى أيتها الداهية ، وأصلها الحية أيضًا ، لأن الجبل مأواها . وقيل إن الأصل فى «ابنة الجبل الحية التى لاتجيب الراقى» وقيل للداهية : ابنة الجبل لأنها تثقل كأنها جبل . وقيل إن ابنة الجبل هى الصدى ، وهو الصوت الذى يرجع إليك من الجبل . وقيل غير ذلك [3] ومما تقدم نجد أن السبب فى تسمية الداهية بهذا الاسم هو إما تشبيه لها بالحية أو بالجبل لثقله .

ويقال للداهية : تُغَلِّس « وتروى تُغْلِس» يقال سقط فلان فى تُغْلِس وهى الداهية والغَلَس هو ظلمة الليل إذا اختلطت بضوء الصباح . وقد كانت الغارات تقع بغلس أى بكرة . وعلى هذا تكون تسمية الداهية بهذا الاسم على سبيل المجاز المرسل الذى علاقته الزمانية ، وأما إذا كان «تُغلس» اسم واد كما قيل ، فتكون علاقة المجاز عندئذ المكانية [4] .

ويقال للداهية : «أُغْوِيَّة» ومنه قولهم : وقع فلان فى أغْوِيَّة ، أى فى داهية والأغوية كالمغوّاة وهى حفرة كالزُّبْيَة تحتفر للذئب ويجعل فيها جدى ، إذا نظر الذئب إليه سقط عليه ، يريده فيصاد ، وفى الأمثال من حفرة مغواة وقع فيها ، ومن هذا قيل لكل مَهْلَكة مُغَوَّاة على التشبيه [5] .

---

(١) اللسان مادة (عرق) جـ٣ ص ٢٥ .

(٢) اللسان مادة (صلل) جـ٢ ص ٢٨٥ ، وينظر مجمع الأمثال : جـ١ ص ٢٧ .

(٣) اللسان مادة (جبل) جـ١ ص ١٩٧ ، وينظر جمهرة الأمثال للعسكرى جـ١ ص ٤١ ، ص ٢١٤ .

(٤) اللسان مادة (غلس) جـ٢ ص ١٥٦ ، ومادة (تغلس) ، ص ٣٣ .

(٥) اللسان مادة (غوى) جـ٢ ص ١٤١ ، وينظر : جمهرة الأمثال للعسكرى جـ٢ ص ٢٨٩ .

ويقال لـلداهية «الزّبيـر» يقال جاء بالزبـير أى بالداهية . وأصـل الزبرة : الشعر الذى بين كتـفى الأسد . وقيل : هو شعر مجتمع عـلى موضع الكاهل من الأسد وفى مرفقـيه ، وكل شعر يكون كذلك مجـتمعًا فهو زُبْرَة [1] وتسمية الداهية زبيراً اسـتعارة ، والعلاقة بين الدلالتين كما هـو واضح الشدة أو القوة لأنه يقال للرجل الشديد القوى الزبير والزبر [2] .

ومن أسمـاء الداهية التى تـرويها كتب اللـغة «القِنْطِر والقِنْطير» يـقال جاء فلان بالقنطـر أو بالقنطير أى بالداهيـة . ولم نستدل على أصلها ، ولـعلها من قطر بمعنى رماه على قطريه أى جانبيه حيث يقال : طعنه فقطره ، أى ألقاه على قطره أى جـانبه ، فتقطـر أى سقط ، ثم استعـيرت للداهية بـاعتبار أنها تـقطر بصاحبها [3] .

ومن أسمائها «ثـالثة الأَيفى» يقال : رماه الله بثالثة الأثـافى ، أى بالداهية وقد سميت بها على الاستعارة ، ذلـك أن حقيقة «ثالثة الأثَافى» هى الجبل أو القطعة منه ، شبهت الداهية به ، قال ابـن كيسان : سألت أبا العباس عن ثالثة الأثافى فقال : الجبل تجعل صخرتان إلى جانبـه وتنصب عليه وعليهما القدر ، فهو ثالث للثُفيَّتين اللتين جعلتا إلى جنبه وهو أعظم الأثافى [4] . وقال الميدانى بشأن قولهـم : رماه الله بثالثة الأثافى ، أنـه يضرب لمن رمى بداهية عـظيمة ، لأن الأثافى ثلاثة أحـجار ، فإذا رماه بالثالثـة وهى القطعة من الجبـل فقد بلغ النهاية [4] ، والعلاقة هنا بين الدلالتين واضحـة هى الهلاك أو الثقل الشديد . ومن أسماء الداهـية «الفَلِيقَة» وفيها عدة صور لـفظية . يقال جاء بالـفليقة أى

---

(١) اللسان مادة (زبر) جـ١ ص ٣١٦ .

(٢) كنز الحفاظ فى كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت : ص ٤٣٢ .

(٣) اللسان مادة (قطر) جـ٣ ص ٦ ، ومادة (قنطر) ص ١٨ .

(٤) مجمع الأمثال جـ١ ص ٢٨٧ ، وينظر جمهرة الأمثال جـ١ ص ٤٧٨ ، ص ٤٧٩ .

بالداهية . وتقـول العرب أيضًا : يالفليقة بمـعنى الداهية [1] . وأصلها الكتيبة العظيمة . وقـيل : هى الكثيرة السلام . وقيل : هى ا لجـيش العظيم [2] وكل هذه الـصور متقـاربة فى المـعنى ، ومن الـواضح أن فى إطـلاق هذه اللفـظة «الفليقة» على الداهية استعارة علاقـتها المشابهة لارتباط هذه الدلالات بجزء من المعنى وهو القوة والكثرة .

وهنـاك الـكثير من الألفـاظ الأخرى التى سميت بـهـا الداهية عـلـى هذا النحو ، ثم صارت أعلامًا لـها نتيجة التغير الدلالى . وقد نـص بعض اللغويين القدامى على طائفة منها بأنها كنى للداهية [3] .

يتضح مما تقدم مـن هذه الدراسة أن معظم مرادفات الداهية لـيست أصيلة من حيث الدلالة عليها ، وإنما سميت بـها على سبيل المجاز والكناية ، وما إلى ذلك من وجوه التجوز فى تسمية الشىء ، ولـكثرة الاستعمال وغلتبه ، تنوسى الأصل فى هذه الأسماء حـتى صارت حقيقة فى الداهية . وإذا كـان باستطاعة البحث اللـغوى التاريخى أن يكشف لـنا الصفة المجازية فى طائـفة من الأسماء التى أُطلقت على الداهـية ، مبينًا سبل انتقالها وتغيرها من معـانيها الحقيقة إلى معنى الداهـية ، فثمة أسماء أخرى للداهـية يتعذر بيان ذلك فيـها ، إذ يصعب تعرف الوجوه والسبل التى سوغت انتقالها من معانيها الأصلية إلى الدلالة على الداهية وذلـك أن اللغويين غالـبًا ما يسوقون الألفاظ الـكثيرة على أنـها أسماء للداهية ويستشهدون بالنصوص الـلغوية على ذلك دون بيان الأصل فيها ، وإن أشاروا إليه أحيانًا ، فيبدو بعيدًا عن معنى الداهية ، إذ إنهم لايوضحون العلاقة بين ذلك المـعنى والداهيـة ولاسبل انتقالـه إليها . ولهـذا لايمكن فى كثـير من

---

(١) فقه اللغة وسر العربية ص ٣٠٩ واللسان مادة فلق جـ٢ ص ٣١١ .

(٢) اللسان مادة فلق جـ٢ ص ٣١٢ .

(٣) الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة للأصفهانى جـ٢ ص ٤٨٥ تحقيق عبد المجيد قطامش .

الأحيان أن نوجه المناسبة فى استعارة هذه الألفاظ للداهية . وكما أنّ كتب اللغة ومعاجمها القديمة لاتشير إلى التوصل إلى هذا المعنى المجازى ، ولا إلى الظروف أو الحال الذى يسر هذا الانتقال من الحقيقة إلى المجازة والنظر فى المعجم العربى القديم لايبصر بهذه العلاقة بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى الذى انتهت إليه المادة وخلصت له [1] . ويضاف إلى هذا أن البحث فى أصول تلك الألفاظ التى سميت بها الداهية وتنوسيت فيها لصفة المجازية أمر ليس باليسير ذلك أنه يتطلب التوغل فى العصور التاريخية والاطلاع على تلك الظروف اللغوية السحيقة ، والبحث فى الحياة الاجتماعية والحضارية من أجل معرفة طريقة انتقال ، لنتوصل إلى أن هذه الأسماء للداهية وغيرها التى تبدو لنا حقيقة فيها ، قد كانت فى بدء استعمالها فى الداهية مجازًا . وهذا مانجهل فيه الكثير ، ولهذا كله أصبحنا نجد طائفة من الأسماء التى أطلقت للدلالة على كل داهية من غير أن نستدل على أصلها فى بعض الأحيان . إن عرفنا أصل بعضها أحيانًا فإن ذلك يبدو بعيدًا عن معنى الداهية بالنسبة للوقت الحالى . ومن المؤكد أننا لانرتاب فى أصالة الكثير من أسماء الداهية ولكن نجهل أصلها الحقيقى وطريقة انتقال دلالة هذه الأسماء إلى الدلالة على الداهية . يضاف إلى ذلك عدم المعرفة بالظرف اللغوى - أو الاستخدام اللغوى الذى تسبب فى هذا الانتقال [2] . من أجل لك تعددت تفسيرات اللغويين واختلفت فى إطلاق طائفة من الأسماء على الداهية .

مما تقدم نستطيع أن نتبين دور المجاز وأثره فى حدوث المرادفات الكثيرة للداهية . وذلك أن الداهية هى أسماء المعنى وليست شيئا ماديا يمكن تشخيصه بالحواس كما هو الحال فى أسماء الذات ، وأن هذه الألفاظ الكثيرة التى سميت

---

(١) التطور اللغوى التاريخى د. إبراهيم السامرائى ص ٣٧ .

(٢) انظر - أيضًا - اللسان مادة (عرف) جـ٢ ص ٢٤١ ، ومادة (فور) جـ١ ص ٢٤ .

بها الداهية ، كـانت فى الأصل ذات مدلولات حسية مادية كمـا مرَّ فى الأمثلة السابقـة ، ومما لاشك فيه أن ضرب انتـقال دلالة اللفظ مـن المجال المادى إلى المجال المـعنوى المجـرد إنما هو ضـرب المجاز . لأن الـدلالة الماديـة للفـظ هى الأصل والحقيقة فيه ، وما سواها من المعانى تغير دلالى له . وتعد هذه الحقيقة من بديهات علم اللغة الحديث . كما يقول استيفن اولما فى كيفية تغيير المعنى . (ومن المناخ الـشائعة للاستـعارة استخدام الكلـمات ذات المعانى الماديـة للدلالة على المعـانى المجردة) [1] . فالمجاز لايفـسر حدوث الترادف فحسب وإنمـا يعلل أيضًا كثرته إلى حد كـبير ، وأوضح مثال على ذلك فى نشأة المـرادفات الكثيرة للداهية . ولهذا الـسبب كثرت أسماء الداهية فى العربيـة إلى الحد الذى بلغت فيه مئات الألفاظ [2] . على أنه يمكن تفسير هذه الكثرة بطبيعة المسمى (الداهية) ووقعه فى نفوسهم ، وبطـبيعة الحياة العربية القاسية آنذاك التـى يتعرضون فيها لمختلف الحوادث والـظواهر الطبيعيـة المؤذية والقاتلة أحيـانًا . إن الحرب داهية وكذلك الغزو والثأر والموت والكوارث الطبيعية والقحط والجوع والسنة المجدبة وقلة المطر والكلأ وكل ما يثير الخوف ويسبب الأذى . ومن الدواهى فى بيئتهم أيضًا بعض صنوف الحيوان وبعض أشكـال الأرض كأن تكون مضللة أو صعبة المرتقى أو لا منفذ لها ، أو لاتنبت شيئًا ، وكذلك ضروب من الحيات والأفاعى السامة والقاتلة إلى غيرها من معالم وشخـوص بيئتهم المادية التى أطلقوها على الداهية لصلة ما بينهما . ولهذا كثـيرًا ما نجد الخلط والتداخل بين هذه المسميات والداهية ، ولاسيما بينها وبين أسمـاء الحية والحرب والحيوان القاتل والصحراء وغيرها وذلك بسبـب العلاقة بين مدلولات هذه المسميات والداهيـة مما جعلتهم

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٦٦ .

(٢) فقه اللغة وسر العربية للثعالبى ص ٣٠٩ ، وانظر المزهر للسيوطى جـ١ ص ٣٢٥ ، وانباه الرواة للقفطى جـ١ ص ٣٣٥ .

يستعيرون بعضها للدلالة على الداهية غير أن الدلالة المادية لهذه الأسماء يعتبر ما استعمل بمعنى الداهية ما هو إلا مجازاً . وهذه الكثرة فى المترادفات للداهية تعبر عن نظرة العرب الحسية إلى مسمى كالداهية ، وتكشف عن نمط من تفكيرهم وعاداتهم ومجرى حياتهم وما فيها من ظواهر وحوادث وهى كذلك توضح صورة اللغة وعلاقتها بالبيئة المادية . وقد تأثر استخدامهم اللغوى بكل هذه المظاهر الطبيعية والحياتية اليومية ، فاستعاروا من بيئتهم المادية الصحراوية ومعالمها الاجتماعية كثيراً من أسماء شخوصها وأعيانها ، وكنوا بها عن الداهية أول الأمر ، ثم صارت أعلامًا لها فيما بعد ، وهذا ما يفصح عن طريقة العرب الأقدمين فى إطلاق العلم والشهرة وعن طبيعة تصورهم للداهية ، وهو ما أشار إليه الدكتور إبراهيم السامرائى فى تعليقه على مترادفات الداهية التى ذكرها ابن الأثير فى كتابه (المرصع) ، بقوله (إننا على سبيل المثال نتبين من الكتاب كيف تصور العرب «الداهية» هذا الكيان المعمى المجهول الذى تخيلوه على هيئات مختلفة . فهو تارة إنسى وأخرى حيوانى وطوراً شىء آخر من شخوص الطبيعة الحية)[1] .

ومما ينبغى ذكره أن هذه الأسماء ليست جميعها مترادفة بالمعنى الواضح للترادف . فنشأة المترادفات الدالة على الداهية فى العربية وكثرتها بسبب المجاز يماثلها حدوث ا لمترادفات فى لغات أخرى ، ففى اللغة الإنكليزية هناك عدد من المترادفات التى تدل على الموت بسبب المجاز أيضًا مع الفارق فى الكثرة بالنسبة إلى اللغة العربية [2] فقد ذكر استيفن أو لمان أن ثمة موضوعات معينة تكون مراكز لتجمع المترادفات حولها بسبب أهميتها فى المجتمع والحياة ، ومثّل لهذا

---

(١) التطور اللغوى التاريخى ص ٤٠ .

(٢) المخصص لابن سيده جـ٦ ص ١١٩ - ١٢١ .

بعدة مسميات فى الإنكليزية والفرنسية مما له مجاميع من المترادفات كفكرة (الموت) التى وصفها بأنها مركز دائم لجذب الترادف بسبب أهميتها .

ثم أشار بعد ذلك إلى دور المجاز والكناية فى مجموعة المترادفات الدالة على هذا المعنى موضحًا قوله بالأمثلة [1] . وقد علل كثرة مرادفات الموت حين قال (والواقع أن الثروة الطائلة من المترادفات التى ولدتها جميع اللغات لتخفيف صدمة الموت ووقعه على النفس إنما ترجع إلى هذا القانون : «الاستهلاك بكثرة الاستعمال» والحاجة الدائمة إلى التجديد . وليس دور هذا القانون فى هذا المضمار بأقل من دور الموت نفسه ، ذلك المجال الذى يضطرنا إلى التنويع والتجديد فى اصطلاحاته بسبب ماله من تأثير عاطفى [2] .

ولا يقتصر المجاز فى تفسير حدوث مترادفات الداهية والموت بل يفسر أيضًا طائفة أخرى من المترادفات لمسميات نحو الذئب والأسد والحية والحرب والزوجة والصحراء والجمل والعسل وغير ذلك ، وأكثر ما يتضح هذا السبب فى الأسماء المترادفة الدالة على الجنس وما يتصل به . إذ أنه يفسر الترادف لكثير من هذه الألفاظ تبعًا للتسمية المجازية وصيرورتها إلى حقيقة بفعل الاستعمال . وذلك أن معظم هذه الألفاظ المترادفة إنما هى فى الأصل مجاز أو كناية يشيع وينتشر على ألسنة الناس حتى يصبح حقيقة ، ثم يسمى بمجاز آخر حتى يعود حقيقة فى المسمى أيضًا .

وهكذا تتعدد الألفاظ للمسمى الجنسى فتنشأ من بعد مجموعة من المترادفات التى تدل عليه . ويرجع ذلك إلى أن المعانى الجنسية ومسمياتها مما يتحرج الناس فى التعبير عنها بأسمائها الصريحة الموضوعة لها ، مراعاة للآداب الاجتماعية

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٤٩ ، ص ١٥٠ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٨ .

والاعتبارات الأخلاقية . ولهذا يلجأ إلى المجاز فى التسمية وتستبدل الكناية باللفظ الصريح . ثم تنسى الصفة المجازية بمرور الزمن فى هذه الأسماء وتصير حقيقة فى الشىء المسمى لكثرة استعماله . ويوضح هذا القول ما حكاه أبو حيان التوحيدى فى مثالبه عن ابن فارس [1] .

وقد وقعت الكناية عن الأمور الجنسية وما يستقبح ذكره صراحة ، فى القرآن الكريم ، حيث عدل عن التصريح بها بأسمائها المعروفة المباشرة إلى الكناية عنها فى عدة مواضع [2] وفى اللغة نجد الشىء الكثير من هذا حيث العديد من الألفاظ للشىء الواحد لهذا السبب ولاسيما الجنسس وما يستقبح ذكره حياءً أو خوفًا [3] ومن هذا كله يتضح لنا السبب الحقيقى فى كثرة الأسماء المترادفة الدالة على الجنس التى حفلت بها المعجمات وكتب اللغة والتى بلغت العشرات للمعنى الواحد وربما المئات . وبمثل هذا يمكن أن نفسر ترادف الأسماء التى يتخوف منها أو يستقبح ذكرها صراحة أو كل ما يستحب فيه الكناية والتلميح لأسباب اجتماعية أو نفسية مختلفة كالحب والحياء والخوف والتشاؤم والتفاؤل وغيرها من الأسباب التى تحمل الناس على التسمية المجازية . ولهذا كثرت الأسماء التى تدل على الصحراء و الأعمى والموت والمصائب وبعض أنواع الحيوان وكل مايفر منه الإنسان ويعدل عن التصريح به إلى الكناية عنه ثم ترادفت تلك الأسماء بحكم ظاهرة التغير الدلالى ، وهذا ما يؤكد عدم أصالة بعض المترادفات التى نشأت على هذا النحو ، ولقد ذهب عدد من اللغويين المحدثين العرب إلى حدوث الترادف بسبب المجاز والاستعارة لكنهم لم يربطوا ذلك بظاهرة التغير الدلالى ولم يبينوا علاقة العوامل الاجتماعية والنفسية وأثرها

---

(١) مثالب الوزيرين لأبى حيان التوحيدى ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) سورة النساء آية ٤٣ وانظر سورة الأنفال آية ٥٠ .

(٣) دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس ص ١٤٣ .

فى هذا السبب ، وأن من أشار منهم إلى التغير الدلالى لم يجعله صراحة من أسباب نشأة الترادف فى اللغة [١] ، على حين أن بعضهم قد أغفله تمامًا [٢] .

ومن المحدثين الأجانب من تطرق إلى هذا الموضوع فقد أشار فندريس فى مواضع عديدة من كتابه اللغة مؤكدًا دور الاستعارة والكناية فى تعدد ا لتسمية بسبب العوامل الاجتماعية والنفسية [٣] . وذهب استيفن أولمان إلى هذا السبب صراحة فى الفصل الذى عقده لدراسة الترادف فى طائفة من اللغات [٤] . وحين عرض لتغير المعنى قال أولان : «أن هناك حالات أخرى لاحصر لها يكون تغيير المعنى فيها غير مرتبط بأية حاجة عملية ، حيث لايعمل هذا التغيير على سد النقص الموجود فى الثروة اللفظية ، وإنما يضيف أمثلة جديدة إلى المترادفات الموجودات بالفعل [٥] » .

وفيما يتعلق بحقيقة ترادف الألفاظ فى ضوء ظاهرة التغير الدلالى ينبغى القول إنه لو نظرنا إلى هذه القضية نظرة تاريخية آخذين بعين الاعتبار الأصول التاريخية لدلالات هذه المترادفات فإننا نجد الترادف فى هذه الألفاظ غير واضح تمام الوضوح أما إذا تفحصنا هذه الألفاظ بمنظار الوصفية آخذين بنظر الاعتبار ما وصلت إليه هذه الألفاظ من دلالات فإننا نجد حتمًا حقيقة ترادفها . وهذا يعنى أن حقيقة ظاهرة الترادف تظهر بوضوح من خلال المنهج الوصفى . فالباحث اللغوى يستطيع أن يدرس ظاهرة الترادف فى أية لغة دراسة صحيحة

---

(١) انظر : الأضداد فى اللغة ، محمد حسين آل ياسين ص ٣٠ ، ٣٧ ، وعلم اللغة د. على عبد الواحد وافى ص ٢٣٩ ، وفقه اللغة وخصائص العربية ، محمد مبارك ص ٢١٥ ، ص ٢١٧ ، وفى اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص ١٩٦ وما بعدها .

(٢) فصول فى فقه اللغة : رمضان عبد التواب ص ٢٧٩ وما بعدها .

(٣) اللغة : فندريس ص ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٤) دور الكلمة فى اللغة ص ١٤٩ ، ١٥١ .

(٥) دور الكلمة فى اللغة ص ١٥٢ .

فى ضوء المنهج الوصفى . قد يخبرنا علماء اللغة من المشتغلين فى الأصول التاريخية للكلمات أن هناك فروقًا فى الدلالة بين الألفاظ المترادفة بحسب الأصل ، غير أن هذه النظرة قد تكون صحيحة تاريخيًا ، ولكن أهميتها قليلة الفائدة فى موضوعنا هذا ، لأن مستخدم اللغة لايدرك الأصل التاريخى لهذه الكلمات كما أن (من المقرر أن وصف آية حالة معينة من حالات اللغة يجب أن يكون دائمًا بمعزل عن مسألة الرجوع إلى الأصول التاريخية أو إحياء هذه الأصول ، كما إنه لا أمل لنا البتة فى الحصول على صورة حقيقية لنظام اللغة إلا إذا شعرنا بشعور المتكلم ووضعنا أنفسنا مكانه) [1] .

مما تقدم يتضح أن نشأة الترادف تعود إلى أسباب وعوامل مختلفة ، تتفاوت أثرًا ووضوحًا : وإن كان يبدو من هذه الدراسة أن للتغير الدلالى أثرًا كبيرًا فى ترادف الألفاظ ، فمعظم المترادفات ، إن لم نقل جميعها سببها التغير الدلالى بفعل الاستعمال ، وبعبارة أوضح إن ظاهرة الترادف غالبًا ما تكون نتيجة التطور فى الاستعمال اللغوى أو نتيجة الجديد فى الدلالة وليست بسبب الوضع ، وبهذا التعليل يمكن أن نرد كثيرًا مما عده العلماء من المترادف إلى هذه الحقيقة اللغوية .

ولذلك يصح النظر إلى الترادف وتفسيره فى ضوء الدلالة وتغيرها ومن خلال الاستخدام اللغوى . لأن فكرة الترادف فى حقيقتها مسألة دلالية قبل كل شىء تتعلق بالمعنى وما يصيبه من تغير من جراء الاستعمال . وخير دليل على هذه العلاقة الوثيقة من أن أكثر أسباب حدوث الترادف وأهمها من تخصيص العام وتعميم الخاص وتحول الصفة إلى الإسمية من انتقال مجال الدلالة على سبيل المجاز ، هى من أهم مظاهر التغير الدلالى وأنواعه ، ويشير إلى ذلك أيضًا أن حدوث الترادف أكثر ما يكون فى مجال الألفاظ المتقاربة فى المعنى .

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١١٣ .

الترادف هو نتيجة التطور اللغوى بمعناه الواسع وليس بسبب الوضع الذى نجهل عنه الكثير ولانعلم متى وكيف تم . فنحن نستبعد أن تكون هذه الكثرة من المترادفات نتيجة الوضع ولاسيما إذا قصد به الوضع فى اللغة الواحدة . فلايعقل أن تضع اللغة الواحدة فى الأصل العشرات بل المئات من الأسماء للمسمى الواحد من غير فرق بينها فى الدلالة وعلى هذا القول نؤكد أن أغلب ألفاظ الترادف يعود إلى التغير الدلالى الذى ساعد على استعمال ألفاظ بخلاف معانيها الأصلية أو القديمة فى اللغة . وهذا ما يكشف عنه البحث اللغوى التاريخى فى المترادفات ، كما أن زوال الفروق بين الألفاظ أو تناسبها واستعمالها مترادفة يرجع فى الغالب إلى هذه الحقيقة اللغوية . وهذا ما أشار إليه الجاحظ قديمًا بقوله : من أن الناس قد يستخفون ألفاظًا ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها . وأنهم لايفصلون بينها ، ولايتفقدون منها ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال [1] . إن هذه الملاحظة اللغوية على قدر كبير من الأهمية ، لأن مسألة الإيثار اللفظى أو الخفة اللفظية وسهولة النطق لها أثر بين فى استعمال الناس ألفاظًا دون مراعاة للفروق بينها أو التباين فيها ، فيؤثرون الجانب اللفظى على الجانب المعنوى ولايكترثون بالدقة فى الدلالة وتحديدها كما هى فى أصل اللغة . وهذا ما يفسر لنا تناسى الفروق أو إغفالها فى كثير من الألفاظ المتقاربة فى المعنى التى صارت تستعمل بمعنى واحد ، ولعل مايوضح ذلك أن الناس فى حياتهم يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالات وتحديدها ، ويقنعون فى فهم الدلالات بالقدر التقريبى الذى يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب ، ولايكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التى تشبه المصطلح العلمى . وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الدقيقة المحددة التى تشبه المصطلح العلمى . وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة

---

(١) البيان والتبين جـ٢ ص ١٩٥ .

العامة إيثاراً للتيسير على أنفسهم ، وميلاً لأيسر السبل فى خطابهم . ويبدو أثر ذلك واضحًا قويًا فـى الصفات والنعوت حـين تصطنع فى مجـال أعم . وتلك هى الظاهرة التى جعلت للحية والسيف والعسل عشرات الأسماء فى العربية [1] ويبدو أن الدكـتور إبراهيم أنيـس قد تأثر بما أشار إلـيه الجاحظ وهو ماعـبر عنه بالموسـيقى اللـفظية الـتى شغلت الـعرب عن - ملاحـظة الفروق بـين الألفاظ المتـقاربة ممـا أدى إلـى ترادفـها ، وأصبـح العربـى صاحـب الأذن المـوسيقـية يضـحـى بتـلك الفروق فـى الدلالات حتى يـتمكن مـن نظم قوافـيه وتنسـيق أسجاعه [2] . كمـا ذهب إلى إهمـال الفروق بين الألـفاظ المتقـاربة فى المعـنى واستعـمالها متـرادفة محمد المبـارك لكنه رد ذلك إلـى العموم والغـموض وما أصاب العـربية من انحطـاط وتأخر ، فهو يرى فـيه مظهرًا سـلبيًا ولهذا ينـبغى العنـاية بالفروق كمـا فعل اللغويـون القدامى يقـول : (لقد أصاب العربـية فى عصور الانحطاط المنصرمة مرض العموم والغموض والإبهام ، فضاعت الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة فغدت مترادفة) [3] .

وعلى أية حـال إن ضياع الفروق بين الألفاظ واسـتعمالها متـرادفة إنما كان بسبـب التطور فـى الاستعمـال ، أيًا كانت النـظرة إلى هذا الـتطور وليـس من الضرورة أن يكـون هذا التطور اللغـوى دائمًا نحو الإيجاب . فـسواء أكان هذا التغير الدلالى إيجابيًا أم سلبيًا فهو سبب ترادف كثير من الألفاظ .

ومهما يكن أمر تفسير الترادف وأسبـاب وقوعه ، فإننا نجد فى اللغة ألفاظًا بمعنى واحـد متمثلة فـى الواقع اللغوى الـذى يجرى به الاستعـمال وهو واقع

---

(١) دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس ص ١٥٥ .

(٢) دلالة الألفاظ ص ٢١٠ .

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية : محمد المبارك ص ٣١٨ - ٣١٩ ، ٢٣٣ .

لاسبيل إلى إنكاره . والـناس فى الغالب لايعرفون كيف حدث هـذا ولايعنيهم سبب ذلك ، بقدر معرفتهم إن هذه الألفاظ تفضى إلى معنى واحد . . . ولعل ابن جنى قد نظر إلى هذه الحقـيقة فى حديثه عن الترادف [1] . وأكثر الترادف فى اللغـة من هذا القبيـل بكونه لا أصالة فـيه لأن التباين هـو الأصل فى هذه الألفاظ ثم ترادفـت بسبب ا لتغير الـدلالى ، فإذا نظرنا إلى دلالة الألـفاظ تبعًا لأصلها وحقيقتها فى اللغة فلا تـرادف فيها ، أما إذا نظرنا إلى هذه الألفاظ تبعًا لدلالتها الحالية وبحكم ما آلت إليه من استعمال بمعنى واحد ، دون التفات إلى ما كانت عليه من تباين فى الأصل ، فهى مترادفة .

ويترتب على تفسير الترادف ومعرفة سبل نشأته على النحو الذى تناولناه ، استخلاص حقيقة واضحة ، وهى أن فكرة الترادف ليست ثابتة ولا مطلقة تمامًا فى كل الأحوال ، لقد كان معظم الترادف نتيجة التغير الدلالى وعلى هذا نقول إن الترادف إنما هـو حالة تعرض لألفاظ مـن اللغة خلال حيـاتها نتيجة تـغيرها الدلالى بفعـل الاستعمال . إذن فحالة التـرادف فى الألفاظ ليست مسـألة ثابتة دائمة على ا مـتداد ا لزمان والمكان بل هى مسألـة نسبية تتغير بـاختلاف الزمان والمكان وتبعًا لحقيقـة التغير فى الاستعمال . ومعنى هذا أنـه ماكان غير مترادف قد يصير مترادفًا بسبب التغير الدلالى ، ومـا كان مترادفًا قد يصير متباينًا للسبب نفسه . وحـتى الألفاظ التى تـبدو فيها صفـة الترادف أصيلة هـى أيضًا عرضة للتغيـر الدلالى ، شأنها شأن الألفاظ الأخـرى من حيث تغير معـناها واختلاف استعـمالها ، فهـى ليست بمعزل عـن مظاهر التـغير الدلالى . ومـن أجل هذه الحقيقة يجب أن يقيد الترادف بالزمان والمكان المعينين وضرورة ربطه ببيئة لغوية معيـنة لاقتران حدوث هـذه الظاهرة الـدلالية بالظـروف اللغوية عـامةوبالتـغير

---

(١) الخصائص لابن جنى جـ٢ ص ١٢١ .

الدلالى خاصة . فالقول بالترادف أو بخلافه إنما هو رهن بطبيعة التغير الدلالى فى الاستعمال وما يؤدى إلى ترادف هذه الألفاظ أو تباينها . فهو يتوقف على نوع الاستعمال ويختلف باختلافه تبعًا للزمان والمكان ويكفى للتدليل على ذلك ما سبق ذكره فى البحث من أمثلة كثيرة لألفاظ كانت متباينة فى الدلالة بحسب الأصل ثم صارت مترادفة بفعل التغير الدلالى .

وفى الأمثلة التى تناولها البحث من مرادفات الداهية [1] وغيرها خير مثال على ذلك . وقد يحدث العكس فى اللغة ، فهناك ألفاظ قد كانت مترادفة ثم صارت متباينة بسبب - التغير الدلالى - أى التطور فى الاستعمال أيضًا ، فمن ذلك مثل كلمة الصلاة ومثلها الحج ، وكلمة البأس والعبير [2] . وفى اللغة الكثير من الألفاظ التى كانت بمعنى واحد ثم صارت متباينة بفعل التطور فى الاستعمال مما أدى إلى اختلاف معانيها وانتفاء الترادف فيها [3] ويؤيد هذا كله أن بعض العرب يستعملون ألفاظًا بمعنى واحد ويعدونها مترادفة ، فى حين أن بعضهم يفرقون بينها ويعدونها متباينة . وسبب ذلك هو الاختلاف فى الزمان والمكان ، وذلك أن زمان ومكان الاستعمال الأول ، هو غير زمان أو مكان الاستعمال الثانى . وهذا مما يشير أيضًا على نسبية الترادف وكونه ظاهرة غير ثابتة ولا مطلقة لدى جميع مستخدمى اللغة فهو ليس موضع اتفاق عندهم دائمًا فى كل زمان ومكان وذلك بسبب الاختلاف فى الاستخدام اللغوى وتبعًا لتطور معانى الألفاظ وتغيرها من حال إلى حال . (فالإنسان يزيد من مفرداته ولكنه ينقص منها أيضًا ويغير الكلمات فى حركة دائمة من الدخول والخروج ، ولكن

---

(١) المزهر جـ١ ص ٤٢٧ .

(٢) أدب الكاتب ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) المزهر جـ١ ص ٤٣١ ، وانظر الصاحبى ص ٨٠ .

الكلمات الجديدة لاتطرد القديمة دائمًا ، فالذهن يروض نفسه على وجود المترادفات والمتماثلات ويوزعها على وجه العموم على استعمالات مختلفة [1] .

ومن هذا نخلص إلى أن المترادفات لاتبقى هكذا نظرًا لتطور الحياة والحضارة وكثرة العوامل والأسباب التى تؤثر فيها وتحور معناها بحكم ظاهرة التغير الدلالى وفعله فى معانى الألفاظ . ونستطيع إجمال ماتوصلنا إليه فى هذه الدراسة بأن الغموض الذى لحق هذا المفهوم كان سببًا رئيسيًا فى الخفط والاضطراب فى النظر إلى ظاهرة الترادف وفى التوسع فى الخلاف بين آراء اللغويين بشأنها ، فكان أن وقفنا على مفهوم دقيق للترادف يعود تبعًا للحس اللغوى العام ولطرائق الاستخدام مع ضرورة اتحاد الألفاظ فى الزمان والمكان والبيئة اللغوية .

كما أنه لايمكن تفسير وقوع الترادف لسبب واحد بعينه ، ذلك أن هناك عدة أسباب لحدوثه ، وأهم سبب لوقوع الترادف كما جاء فى هذه الدراسة هو حقيقة التطور فى الاستخدام اللغوى ، لا التعدد فى ا لوضع كما ذهب كثير من اللغويين القدماء وبعض المحدثين . وإذا ماتوسعنا فى فكرة التطور اللغوى يمكننا القول أن الترادف كان نتيجة لهذا التطور بمعناه الواسع ، لاقتران حدوثه بالظروف اللغوية عامة وبالتغير الدلالى خاصة . إن الترادف واقع فى اللغة العربية لاسبيل إلى إنكاره وهو موضوع ينميه التطور ويدعمه الاستعمال ويشهد به الواقع اللغوى . ومن الجائز أن يكون ما كان مترادفًا فى مرحلة ما متباينًا فى مرحلة أخرى والعكس صحيح أيضًا مادامت ألفاظ اللغة جميعًا عرضة للتغير الدلالى .

---

(١) اللغة ٢٤٦ - ٢٤٧ .

المصادر والمراجع

١- الإحكام فى أصول الأحكام ، للحافظ أبى محمد على بن حزم الأندلسى الظاهرى (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق احمد محمد شاكر ، مطبعة السعادة مصر .

٢- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى (ت ٣٦٨ هـ) المطبعة الكاثوليكية بيروت .

٣- أدب الكاتب ، لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق ماكس كرينرت - أعادت طبعه بالأوفست دار الصادر بيروت .

٤- إصلاح المنطق ، لأبى يوسف يعقوب بن اسحق السكيت (ت ٢٤٤ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف مصر ١٩٧٠ .

٥- الأضداد ، محمد بن القاسم الأنبارى (ت ٣٢٧ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المطبوعات - الكويت ١٩٦٠ .

٦- الاقتضاب ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البصليوسى (ت ٥٢١ هـ) دار الجيل بيروت ١٩٧٣م

٧- الألفاظ المترادفة ، لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤ هـ) شرح وتصحيح محمد محمود الرفاعى - مطبعة الموسوعات - مصر .

٨- انباه الرواة على انباه النحاة ، على بن يوسف بن إبراهيم القفطى (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية القاهرة .

٩- البحث اللغوى عند العرب ، د. أحمد مختار عمر ، مطابع سجل العرب ، مصر ١٩٧١ .

١٠- البيان والتبين ، لأبى عثمان بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة دار التاليف - مصر ١٩٦٨م .

١١- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدى (ت ١٣٠٥ هـ) دار مكتبة الحياة - بيروت .

١٢- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لأبى حفص عمر بن خلف بن مكى الصقلى (ت ٥٠١ هـ)

١٣- التطور اللغوى التاريخى ، د. إبراهيم السامرائى ، دار الرائد - القاهرة ١٩٦٦م .

١٤- التعريفات ، على بن محمد الشريف الجرجانى (ت ٨١٦ هـ) مكتبة لبنان بيروت ١٩٦٩م .

١٥- التفسير البيانى للقرآن الكريم ، د. عائشة عبد الرحمن ، الطبعة الثانية دار المعارف - القاهرة ١٩٦٦م .

١٦- تقويم اللسان ، لأبى الفرج عبد الرهمن بن الجوزى (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق د. عبد العزيز مطر ، دار المعرفة - القاهرة ١٩٦٦م .

١٧- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه ، لابن حزم الأندلسى (ت ٤٥٠ هـ) تحقيق د. إحسان عباس - مطابع دار العباد - بيروت .

١٨- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، لأبى منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقى (ت ٥٣٩ هـ) تحقيق عز الدين التونخى - المجمع العلمى العربى .

١٩- جمهرة اللغة ، لأبى بكر بن محمد بن الحسن الأزدى المعروف بابن دريد (ت ٣٢١ هـ) مطبعة المثنى ، بغداد .

٢٠- جمهرة الأمثال ، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكرى (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المؤسسة العربية للنشر ، القاهرة (١٩٦٤) .

٢١- الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها لابن السكيت ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٦٩م .

٢٢- الخصائص ، لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق : محمد على النجار ، دار الهدى - بيروت .

٢٣- دراسات فى فقه اللغة د. صبحى ا لصالح ، الطبعة الثانية ، المكتبة الأهلية ، بيروت - ١٩٦٢م .

٢٤- الدرة الفاخرة فى الأمثال ، حمزة بن الحسن الأصبهانى ، تحقيق عبد المجيد قطامشى - دار المعارف - بمصر ١٩٧١م .

٢٥- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الثالثة مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٢م .

٢٦- دلالة الألفاظ العربية وتطورها ، د. مراد كامل ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٦٣م .

٢٧- دور الكلمة فى اللغة، ستيفن أولمان ، ترجمة د. كمال محمد بشر مكتبة الشباب ، الطبعة الثالثة - القاهرة ١٩٧٢م .

٢٨- ديوان النابغة الذبيانى ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق شكرى فيصل ، دار الفكر ، بيروت ١٩٦٨م .

٢٩- ديوان أبى الطيب المتنبى بشرح أبى البقاء العكبرى ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، الطبعة الثانية، مصطفى الحلبى - مصر .

٣٠- ذيل الفصيح - موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن الحافظ البغدادى (ت٦٢٩هـ) نشر وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجى ضمن فصيح ثعلب .

٣١- رواية اللغة ، د. عبد الحميد الشلقانى ، دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٧١م .

٣٢- شرح أدب الكاتب ، للجواليقى ، تقديم وتعليق ، مصطفى صادق الرافعى مكتبة القدس القاهرة .

٣٣- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ، لأبى الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق مصطفى الشويمى الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٣م .

٣٤- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، اسماعيل بن حماد الجوهرى (ت٣٩٥هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربى - مصر .

٣٥- العربيـة دراسات فى اللغة و الـلهجات ، يوهان فـك ، نقله إلى العـربية وحققه وفهرس له : د. عبـد الحليم النجار ، مكتبة الخانجى - القاهرة .

٣٦- علم الـلغـة الـعربية د. مـحمـود فهـمى حجازى ، وكـالة المطبـوعـات الكويت ، ١٩٧٣م .

٣٧- علم الـلغة بين الـتراث والمناهج الحـديثة د. محـمود فهمـى حجازى ، المكتبة الثقافية ، الهيئة المصرية للتاليف والنشر القاهرة ١٩٧٠م .

٣٨- علم اللغة مقدمة للقارئ العـربى د. محمود السعران ، دار المعارف بمصر (١٩٦٢م) .

٣٩- علم اللغة ، د. علـى عبد الواحد وافى ، الطبعة الرابعة ، مـكتبة نهضة مصر - القاهرة ١٩٥٧م .

٤٠- الفروق اللغوية ، لأبى هلال العسكرى ، مكتبة القدسى ، القاهرة .

٤١- فصول فـى فقه العربـية ، د. رمضان عبـد التواب ، الطبـعة الأولى دار الحمامى للطباعة ، القاهرة ١٩٧٣م .

٤٢- فقه اللغة ا لمقارن ، د. إبراهيم السامرائى ، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٨م .

٤٣- فقه الـلغة ، د. علـى عبـد الواحـد وافى ، الطبعـة السابعة دار نـهضة مصـر ، القاهرة ١٩٧٢م .

٤٤- فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، الطبعة الثانية ، دار الفكر الحديث - لبنان ١٩٦٤م .

٤٥- فى أصول اللغة والنحو ، د. فؤاد حنا ترزى ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٦٩م .

٤٦- فى اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ١٩٥٢م .

٤٧- فى الأدب والنقد ، د. محمد مندور ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ .

٤٨- فى النقد الأدبى ، د. شوقى ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢م .

٤٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، جار الله محمد بن عمر الزمخشرى (ت٥٢٨هـ) دار الكتاب العربى ، بيروت .

٥٠- كنز الحفاظ فى كتاب تهذيب الألفاظ ، لأبى زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزى (ت٥٠٢هـ) تحقيق الأب لويس اليسوعى ، بيروت .

٥١- لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبد العزيز مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦م .

٥٢- لحن العامة والتطور اللغوى ، د. رمضان عبد التواب - مطابع البلاغ ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧م .

٥٣- لحن العوام ، لأبى بكر محمد بن حسن الزبيدى (ت٣٩٧هـ) تحقيق د. رمضان عبد التواب - المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٦٤م .

٥٤- لسان العرب ، لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) دار الصياد - بيروت ١٩٥٥م .

٥٥- اللغة ، ج فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٠ .

٥٦- اللغة والمجتمع ، د. على عبد الواحد وافى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة (١٩٧١) .

٥٧- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .

٥٨- مثالب الوزيرين ، لأبى حيان على ابن محمد التوحيدى (ت٤١٤هـ) تحقيق د. إبراهيم الكيلانى ، دار الفكر - دمشق ١٩٦١م .

٥٩- مجمع الأمثال ، لأبى الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابورى الميدانى (ت٥١٨هـ) تحقيق محيى الدين عبد الحميد - الطبعة الثانية ، مطبعة السعادة ، ١٩٥٩م .

٦٠- المخصص ، أبو الحسن على بن إسماعيل بن سيد الأندلسى (ت٤٥٨هـ) دار الصادر ، بيروت ، مصورة عن طبعة بولاق الأميرية ، بالأوفست .

٦١- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى الطبعة الرابعة ، دار إحياء الكتب - القاهرة .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٦٢- المعجم العربى نشأته وتطوره ، د. حسين نصار الطبعة الثانية ، دار مصر للطباعة ١٩٦٨م .

٦٣- معجم المعانى للمترادف والمتوارد ، نجيب اسكندر- مطبعة الزمان بغداد - ١٩٧١م .

٦٤- من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الرابعة ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٢م .

٦٥- منطق أرسطو ، تحقيق د. عبد الرحمن بدوى ، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة .

٦٦- المنطق التوجيهى ، أبو العلا عفيفى ، الطبعة الحادية عشرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .

٦٧- المنطق ومناهج البحث ، د. محمد فتحى الشنيطى ، بيروت ١٩٦٩م .

٦٨- موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون ، للشيخ المولوى محمد على بن على التهانوى ، شركة خياط للكتب والنشر ، بيروت .